جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العولمة وتأثيرها على سيادة الدولة في الوطن العربي

اعداد الطالب

حسين المدادحة

إشراف

الاستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـ ـ ـ ـ ـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـ ـ ـ ـ ـة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2008

الإهداء

إلى والدي أمدهما الله بالصحة والعافية

إلى أحبائي أخواني وأخواتي

إلى رفيقة دربي وإلى فلذات كبدي

إلى كل غيور على مصلحة الامة العربية

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

حسين مدادحة

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، أتقدم بجزيـل الشكر إلى الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان الذي كان لملاحظاته وإرشاداته أهم الأثر في خروج العمل بصورته الأفضل.

وأشكر الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية في جامعة مؤته وأشكر أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هـذه الدراسـة، وإثرائهـا بملاحظاتهم القيمة.

وأخص بالشكر الاخ والصديق الأستاذ محمد العكام لما غمرني بـه مـن نـصح ومساعدة والشكر الموصول لكل من مد يد العون والمساعدة وساهم في اخـراج هـذا الجهد المتواضع سواء بكلمة طيبة أو بنصيحة قيمة أسداها لي

حسين مدادحة

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: العولمة وعلاقتها بالسيادة

الفصل الرابع: أثر العولمة على سيادة الدولة وعلى إستقلالية صنع القرار في الوطن العربي

الفصل الخامس: مستقبل سيادة الدول العربية في ظل العولمة

الملخص

العولمة وتأثيرها على سيادة الدولة في الوطن العربي

حسين مدادحة

جامعة مؤتة، 2008

هدفت هذه الدراسة الى تبيان العلاقة ما بين ظاهرة العولمة بأبعادهـا وأدواتهـا المختلفة، وسيادة الدولة في الوطن العربي، واستشراف مستقبل سيادة الدولة فـي ظـل العولمة.

أهمية الدراسة: مناقشة حل لمشكلتها المتمثلة في دراسة مدى تأثير العولمة بأبعادهـا وأدواتها المختلفة، على سيادة الدولة في المنطقة العربية، وكذلك دراسة التغيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة في معظم دول العالم وخاصة الدول العربية منها.

فرضيات الدراسة: أن هناك علاقة سلبية ما بين العولمـة وسـيادة الدولـة العربيـة واستقلاليتها في عملية صنع القرار.

فترة الدراسة: (1990-2008) **ومكان الدراسة**: دول الوطن العربي.

منهجية الدراسة: طبق الباحث نظرية إتخاذ القرارات الخارجية ومنهج النظم.

قام الباحث بشرح مفهومي السيادة والعولمة، كما وضـح الباحـث وسـائل وأدوات العولمة، مثل البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالميـة والـشركات المتعـددة الجنسات، وما لها من تأثير واضح على سيادة الدولة العربية من خلال وسائلها المتمثلة في برامجها الاصلاحية.

استعرض الباحث: أبعاد العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، ثم وضح أهم أثـار هذه الابعاد على سيادة الدولة في الوطن العربي، وخلص إلى أهم النتائج والتوصيات:

للعولمة آثار سلبية وإيجابية على سيادة الدولة في الوطن العربي، والعولمة واقـع لا يمكن رفضه، ونتج عن اختبار فرضيات هذه الدراسة رفض فرضياتها ، ويوصي الباحـث: على ضرورة بث الوعي لدى الشعب العربي للإستفادة من إيجابيات العولمة وتجنب سلبياتها، والدعوة الى إنشاء تكتلات إقتصادية عربية، وتوحيد التشريعات التي تخدم مـصالح الـدول العربية، والحد من التدخلات الاجنبية، وتماسك الدول العربية مع بعضها البعض.

Abstract

The effects of Globalization on the Arab national state sovereignty.

Hussein madadha
Mu'tah University, 2008

This study aimed to clarify the relationship between the Globalization with its tools and different consequences and its effects on Arab national state sovereignty, in order to predict the future of state sovereignty under Globalization.

The problem of the study:

Is to study the range of effects of Globalization with its tools and different consequences on the Arab national state sovereignty and to study the changes, occurred accordingly in most countries particularly the Arab countries.

Importance of the study: trying to found a solution for the problems of the study.

Hypothesis of the study:

Ho: there is a positive relationship between the Globalization and the sovereignty of Arab national state.

H1: there is a negative relationship between the Globalization and the sovereignty of Arab national state.

Period of study: (1990 – 2008).

Scope of study: Arab homeland.

Study methodology: in order to test the effects of all the variables taken into considerations, the theory of external decisions and the system approach has been taken by the researcher and applied on this study.

The results of the study:

1- The study proved the Ho hypothesis.
2- The Globalization contains the good and the evil together just as a food we have taken, which might be evil if it exceeds extremely the need.

Recommendations of the study

1- Spreading the awareness among Arab masses to get the positive benefits from the globalization, and to avoid its negative.
2- Appeal for Arab economic conglomeration.
3- Unite the legislations to serve the Arab interests.
4- Stop the foreign interference in Arab issues.
5- Coherence of Arab countries with each other.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

تأثرت معظم دول العالم ومنها الدول العربية بظاهرة العولمة مما أدى إلى حدوث تغيرات كثيرة ومتنوعة وتجلّى ذلك في التكيف القانوني والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي كان مطلوباً ضمن شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في جزء منها، أما الأجزاء الأخرى فقد جاءت نتاجاً طبيعياً لمفرزات النواحي الحياتية الأخرى، وخاصة انتشار وسائل الاتصال السريع والفضائيات مما ترك آثاراً كبيرة تجلّت في انحسار دور الدولة السيادي لصالح الجانب الاقتصادي العالمي والمتمثل بما يشبه الغزو الاقتصادي من الشركات الكبرى والرساميل العالمية كنتيجة لإتباع سياسات الخصخصة الإقتصادية، والتي قادت إلى تغيير في منظومة القيم السياسية والإجتماعية وخاصة في مجال حقوق الإنسان لكي تتماثل مع قيم المجتمعات الغربية الصانعة لقيم العولمة والتي أخذت بالانتشار السريع بين كافة فئات الشعب ، مما أدى إلى إنحسار دور الدولة في التأثير على مجريات الأمور والتي أصبحت تقاد بفعل تأثيرات جديدة كان للتكنولوجيا الدور الأكبر فيها ، علاوة على الضخ الإعلامي المستمر على مدار الساعة والذي أدى إلى التأثير على ثقافة المجتمعات كافة وخاصة العربية منها.

لذلك تبحث الدراسة في مدى فقدان دول الوطن العربي سيادتها لصالح العولمة في كافة مجالاتها وتأثيراتها، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في بيان مدى تأثير العولمة بمختلف جوانبها على سيادة الدولة في الوطن العربي وانعكاسها على استقلالية عملية صنع القرار العربي الداخلي والخارجي، وإمكانية الحد من هذه التأثيرات خوفاً من فقدان الهوية الثقافية للأمة العربية، وتغريب أبنائها وانسلاخهم عن تاريخهم وحضارتهم.

2.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من منطلق أن العولمة بتجلياتها المختلفة أصبحت حقيقة ملموسة على أرض الواقع ولا يمكن إغفالها أو إغفال دورها المؤثّر في الحد من سيادة الدولة وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1- أهمية علمية

2- أهمية عملية

1- الأهمية العلمية :

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في بيان مدى تأثير العولمة بمختلف جوانبها على سيادة الدولة في الوطن العربي، وانعكاسها على استقلالية عملية صنع القرار العربي الداخلي والخارجي ، وتحليل هذه الجوانب مع التركيز على الجانب السياسي والإقتصادي حيث أن الأدبيات والدراسات السابقة في هذا المجال لم تعالج هذا الموضوع بشكل كامل ومن جميع جوانبه حيث اقتصر بعض هذه الدراسات على أثر العولمة على سيادة الدولة بشكل عام دون التركيز على أثر العولمة على سيادة الدول العربية ويمكن أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة إلى الأدبيات وتغطية النواقص في هذا الموضوع كونها تركز على العولمة بكافة جوانبها وتجلياتها وما لها من تأثير على سيادة الدولة في الوطن العربي وتحليل هذه الآثار وإنعكاسها على عملية صنع القرار في الوطن العربي.

2- الأهمية العملية :

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تبيان ما للعولمة بكافة أبعادها المختلفة من أثر على سيادة الدولة في الوطن العربي وتوضيح ما لهذا الأثر من دور مؤثر في استقلالية عملية صنع القرار العربي الداخلي والخارجي ومحاولة تقديم فكرة للمهتمين في هذا المجال يمكن أن تسهم في التخفيف أو الحد من تأثيرات العولمة السلبية على استقلالية صنع القرار العربي

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

1- بيان اثر العولمة بتجلياتها المختلفة، وانعكاساتها على سيادة الدولة في الوطن العربي.
2- بيان أثر ظاهرة العولمة على استقلال عملية صنع القرار في الوطن العربي.
3- استشراف مستقبل سيادة الدولة في الوطن العربي في ظلّ العولمة .

4.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التغيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة في معظم دول العالم ومدى تأثر الدول العربية بها وانعكاس هذا الاثر على سيادة الدولة في المنطقة العربية، وكذلك إنعكاسه على إستقلالية عملية صنع القرار في الوطن العربي.

5.1 فرضيات الدراسة :

هناك علاقة سلبية بين العولمة بأبعادها وأدواتها المختلفة وسيادة الدولة في الوطن العربي .

هناك علاقة سلبية بين العولمة بتجلياتها وإنعكاساتها المختلفة ومدى إستقلالية صنع القرار في دول الوطن العربي.

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في فحص الفرضية، على منهج تحليل النظام، لما لهذا المنهج من دور فعال في تحديد مناهج البحث الخاصة، لفهم عمل النظم السياسية ومن خلاله يمكن التعرف على مدى كفاءة النظام السياسي، في تحقيق التوازن والتكيف المطلوبين لمواجهة الضغوط التي تفرضها المتغيرات العالمية على النظام، سواء من الداخل أو

الخارج، كما أن منهج تحليل النظم يصف وسائل متنوعة معدة لتسهيل الاختيار المنطقي في القرارات الخاصة بتوزيع الموارد بالإضافة إلى انه يهيئ الأساس نحو دمج الكثير من الأفكار والمفاهيم والنظريات، التي تشعبت بسبب التباين الواضح في إتجاهات التحليل، ومنهج تحليل النظم يمكن أن يشكل حلقة الربط بين كافة الأفكار والنظريات الجزئية، ويساعد أيضا في توحيد المصطلحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية، بدلا من أن تظل على تشتتها وعدم انسجامها، وسيتم توظيف هذا المنهج في بيان وتحليل الأثر الذي ترتبه العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، ومحاولة إستشراف الرؤية المستقبلية لهذا الأثر على استقلالية عملية صنع القرار وسيادة الدولة في الوطن العربي(نعمة،1999، ص149)

7.1 أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة مجموعة من الاسئلة تتمثل في:

1. ما هي العولمة؟ وما علاقتها بالسيادة ؟
2. ما هو تأثير العولمة بأبعادها وأدواتها المختلفة على سيادة الدولة في الوطن العربي؟
3. ما مدى تأثير العولمة وانعكاساتها على استقلالية عملية صنع القرار في دول الوطن العربي؟
4. ما هو مستقبل سيادة الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة ؟

8.1 حدود الدراسة:

1- **المكاني**: تركز هذه الدراسة على أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي.

2- **الزماني**: تشمل الفترة الزمنية لهذه الدراسة ما بين (1990- 2008) حيث أن مصطلح العولمة برز بشكل واضح وقوي في هذه الفترة للأسباب التالية:

أ) انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد:

مع إنحسار الإتحاد السوفييتي وتفككه وإنشغاله بهمومه الداخلية، انفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم، وشكل هذا التفرد خطراً على دول العالم في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية .وأصبحت تستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي كدولة وحيدة تتميز بمواصفات ومقومات الدولة العظمى كلها (super Power)، إضافة إلى أنها تتحكم بالنسبة الأكبر من وسائل الإعلام المؤثرة عبر العالم، كما أنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية، بالذات، على بلدان العالم أجمع.

ب) **إنشاء أهم أدوات العولمة:**

تعود فكرة العولمة إلى توحيد العالم بمنظومة من التشريعات الاقتصادية الموحدة، من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لتشكل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغير ذلك، وفي هذا السياق التاريخي ظهرت الأمم المتحدة التي بدأت الاجتماعات التمهيدية لإنشائها في عام 1944، وبدأت العمل في 1945 وأنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفى تشرين الأول 1947 وقع على اتفاقية الغات مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول إبتداء من كانون الثاني 1948، وتم الإتفاق على توحيد التعرفة الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الاعضاء، ولوجود تفاوت كبير بين درجة نماء الدول إقتصادياً، كانت الدول النامية أكثر الدول خسارة، حيث كانت الحماية الانغلاقية تمثل الضمان لإقتصاديات هذه الدول وصناعاتها الناشئة من الغزو الخارجي، ثم تدرج الأمر على توحيد التعرفة الجمركية ومساواة جميع الدول ببعضها البعض، مما تسبب في تدهور إقتصاديات الدول النامية، والقضاء على صناعاتها، وعدم قدرتها على منافسة منتجات الدول الصناعية الكبرى، نظراً للتقدم التكنولوجي الذي زاد من حجم الإنتاج مع تخفيض كلفته لدى الدول الصناعية.

بعد ذلك تم الإتفاق ومن خلال منظمة التجارة العالمية (W.T.O) التي تم انشاؤها عام 1996، على إزالة الرسوم الجمركية تدريجياً ولفترة سماح تتباين حسب الأوضاع الإقتصادية لكل دولة، كشرط من شروط الانضمام إلى المنظمة، والعضوية تعني القبول في المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبغير ذلك فلن يسمح لأي دولة غير عضو بالاستدانة أو جدولة ديونها، وإن معظم دول العام الثالث وقعت فريسة سهلة جراء الديون لهذه المؤسسات، مما حتم عليها الإنصياع مجدداً لشروط منظمة التجارة العالمية.

ج) **التطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات**:

مرت البشرية بعدة ثورات علمية، وكان آخر هذه الثورات الثورة التكنولوجية، في أكثر من مجال، وأهمها التطورات المذهلة في عالم الحاسوب، وما رافقها من تطورات مثيرة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات الإرتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكابلات الضوئية والمحطات الفضائية والإذاعية، التي تبث برامجها المختلفة في جميع أرجاء العالم، .بالإضافة إلى أجهزة الحواسيب وشبكات الإنترنت، التي تربط العالم بتكاليف اقل وبوضوح أكثر على مدار الساعة، وتحولت هذه التكنولوجيا إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، وقوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم، كما كان لها دوراً كبيراً في نشر العولمة بجميع جوانبها.

9.1 مفاهيم الدراسة:

أولا- السيادة: السيادة في الدولة: تعرف هذه السيادة تقليدياً بأنها: "السلطة العليا في الدولة، والتي لا تعلوها أي سلطة أخرى" ويقصد بها السلطة السياسية العليا التي تحكم مجتمعاً معيناً، في تملك حق التشريع والأمر والنهي، ولا تعرف إلى جانبها أو فوقها سلطة أخرى،(محسن، 1987، 29). على أن هناك عدداً من فقهاء القانون الدستوري يرون أن السيادة ليست هي السلطة، بل هي صفة لها.(الجرف، 1978،6)،

ثانياً- العولمة: التوسع المتزايد في الاسواق وتدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات، والتي جعلت العالم يبدو وكانه قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة، ومن منظور قطاع الأعمال هي إستراتيجية لتحقيق مزيد من الأرباح والدخول إلى مزيد من الأسواق، بينما تتغلغل الحكومات من خلالها لتعزيز هيمنتها من خلال التذرع بالالتزامات والمعايير الدولية، وتراها المنظمات الاجتماعية كوسيلة لإنتاج سلع اجتماعية إيجابية مثل حماية البيئة ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان(المجدوب، 2000،36-42)،

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري (نظرية اتخاذ القرار):

تعددت واختلفت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي بتعدد المفكرين والمدارس السياسية إلا انه سوف يتم توظيف نظرية إتخاذ القرارت الخارجية في هذه الدراسة لما لهذه النظرية من دور فعال في التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين البدائل المتعددة حيث أنها تعمل على دراسة كافة العناصر المختلفة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة ، كما تعمل النظرية على تحديد أكبر عدد من المتغيرات، وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، وكشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة.

إن نظريات صنع القرار تتوجه إلى الوحدات المتعددة، والمستويات المتباينة والعمليات التي تقع في بيئة كل واحدة منها ، كما تتعرض إلى الجزئيات الصغيرة الفاعلة على صعيد الفرد صانع القرار من حيث أفكاره، ومعتقداته، ونظراته وإدراكاته فضلا عن البيئة المحلية والخارجية في مجال وحدة القرار والدولة، حيث تتوغل في أدق التفاعلات وتتفحصها من الداخل، وإن الغرض من تحليل السياسة الخارجية ليس الاقتراب، وتفسير عقلانية الخيارات كما يفترضه الواقعيون، وإنما البحث في الدوافع الذاتية والمباشرة، وسواها من المؤثرات في بيئة داخلية وخارجية. وأخذ محللو السياسة الخارجية بالمنهج الكمي، وعملوا على ترجيح المستوى الجزئي للتفاعلات في العمليات السياسية، وغض النظر عن القيود والتفاعلات في النظام، حيث أصبحت دراسة تحليل السياسة الخارجية حلقة وصل بين ميادين المعرفة المتنوعة ومناهج التحليل المختلفة (نعمة، 1999 ، ص148-150).

هناك عدة تعريفات لنظرية إتخاذ القرارات الخارجية منها: تلك العملية التي يتم من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، بحيث ترمي

القرارات إلى تحقيق أهداف معينة أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها، وان عملية إتخاذ القرارات هي عملية جماعية متكاملة، تمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة(مقلد، 1991، ص 273- 274).

إن نظرية إتخاذ القرار تعني الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصـر التـي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عـام أو فـي لحظـة معينة، كما تعمل نظرية إتخاذ القرار على تحديد اكبر عدد مـن المتغيـرات المتعلقـة بالموقف، ومن ثم تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات إلا أنها لا تضع فرضـيات لتلـزم صانع القرار بالعمل على أساسها بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه النظرية وهو كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما أنها تفيد البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد صنّاع القرار ومن الأنسب اعتبار نظرية إتخاذ القرار مـن بـين النظريـات الجزئية بدلا من إعتبارها نظرية كلية، كونها تركز على جانب جزئـي مـن النظـام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معنية بإتخاذ القرار كما تسعى النظرية من خلال تضييق البحث من الدولة المجردة إلى أشخاص معدودين إلى جعل التحليـل الـسياسي أكثر ترابطا ودقة وأكثر إمكانيـة لإسـتخدام المـنهج العلمـي(بالتـسغراف، 1985، ص307-309).

1.1.2 الأسباب الموجبة لإستخدام هذه النظرية:

تعتبر هذه النظرية منهجاً علمياً يقدم مجموعة من المفاهيم التي يمكن من خلالها التعرف على متغيرات الدراسة ولما لهذه النظرية من دور فعال في التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين البدائل المتعددة حيث أنها تعمل على دراسة كافة العناصر المختلفة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة ، كما أن هذه النظرية تعمل على تحديد اكبر عدد من المتغيرات وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات وكشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة ولعل هذا ينطبق بشكل كبير على استقلالية عملية

صنع القرار في ظل العولمة ، كذلك تركز نظرية إتخاذ القرار على كيفية تفاعل الدول مع المؤثرات الخارجية وتركيزها أيضا على البيئة الداخلية في إتخاذ القرار بالإضافة إلى تركيزها على البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها ومؤثراتها حيث كلما زاد ضغط البيئة الخارجية، كلّما قلت إمكانيات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن إتخاذ القرارات ومن خلالها يمكن التعرف على متغيرات الدراسة. ولأنها تتناسب وبشكل كبير أكثر من غيرها من النظريات مع هذه الدراسة سوف يتم تطبيقها على هذه الدراسة لبيان مدى تأثير العولمة بأبعادها المختلفة على سيادة الدولة من الناحيتين الداخلية والخارجية.

2.1.2 كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

سوف يتم توظيف هذه النظرية، لدراسة المتغيرات وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، وكشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، وبيان مدى تـأثير العولمة بأبعادها المختلفة على سيادة الدولة في الوطن العربي، وإنعكاسها على استقلالية عملية صنع القرار، كما ان هذه النظرية سوف تدرس العناصر المختلفة، والبدائل المتعددة، من اجل التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بينها.

2.2 الدراسات السابقة :

دراسة طلال عتريسي " العولمة وأثرها في المجتمع والدولة" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1، 2002.

تحدثت هذه الدراسة في الفصل الثاني عن "الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة " وتطرقت إلى أن عدم الاستقرار في داخل حدود الدولة يهدد سيادتها مثلما يفعل العدوان الخارجي أو اشد خطورة، وان السيادة التي تتمتع بها أي دولة على الصعيد العالمي تتأرجح وفقاً لمستوى انسجامها الداخلي وتماسكها. ولم تتطرق الى

تـأثير العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، ومدى تـأثيرها على استقلالية عملية صنع القرار في الوطن العربي.

دراسة كمال مجيد " العولمة والدولة دراسة لآثار العولمة على السلطة " دار الحكمة ، لندن ، 2002.

ركزت هذه الدراسة على العراق ومصر والجزائر من الدول العربية، فقط كما تطرقت إلى خصائص الرأسمالية المعاصرة والشركات عابرة الأوطان ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. إلا أنها لم تبحث في تـأثير العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، وأثرها على استقلالية عملية صنع القرار في الوطن العربي.

دراسة ماجد محمد شدود " العولمة – مفهومها مظاهرها سبل التعامل معها " الأوائل للنشر والتوزيع،ط1، 2002.

تطرقت هذه الدراسة في الفصل التاسع منها إلى العولمة، والدولة القومية، وتطور وظيفة الدولة القومية، كما تطرقت في الفصل الحادي عشر إلى الوطن العربي والعولمة أساليب التعامل معها ، وتحدثت فيه عن واقع الوطن العربي في المجال الاقتصادي وعن واقع الوطن العربي والبحث العلمي.

دراسة محمد عبدالفتاح الحمراوي " اثر العولمة على سيادة الدولة" موقع مجلة انكيدو الثقافية الحرة – الانترنت ، 2007.

حيث تشير هذه الدراسة عن وجوب تغيير النظرة المحددة في نطاق الإقليم عند رسم السياسات الداخلية والخارجية، ووجوب معالجة تلك السياسات مع الأخذ في الاعتبار العوامل العالمية، التي يمكن أن تؤثر على تلك السياسات، ومحاولة استشراف المستقبل تجاه قضية مهمة كقضية السيادة، إلا أنها لم تخصص حالة الدول العربية، كما أنها لم تشر إلى استقلالية عملية صنع القرار.

أما هذه الدراسة فإنها تختلف عن الدراسات التي ذكرت سابقاً كونها تتناول دراسة واقع سيادة الدولة في الوطن العربي حيث تركز هذه الدراسة على العولمة وما تحدثه من تـأثير على سيادة الدولة في الوطن العربي وعلى استقلالية عملية صنع

القرار في الوطن العربي بالإضافة إلى أنها تتطرق إلى أهداف العولمة وأدواتها المختلفة، ومستقبل سيادة الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة خلال الفترة الزمنية لهذه الدراسة ما بين 1990 و 2008.

الفصل الثالث
العولمة وعلاقتها بالسيادة

لا زالت ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعاً، على الرغم من مرور سنوات على اجتياحها مجالات البحث في حقول مختلفة، واختلفت بشأنها الرؤى والتعريفات اكثر من غيرها، وترتب على ذلك استخدام عدة اصطلاحات عربية للدلالة على مفهوم Globalization بالإنجليزية (الفرحان، 2001، ص30) وبانتهاء الحرب الباردة بدأت تظهر محاولات فرض نوع من الوفاق على اتجاهات وسياسات العولمة، في ضوء أهمية الاعتماد المتبادل، والحاجة الملحة الى توحيد السوق العالمية، بتأثير قواعد العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية (مسعد، 2004، ص 26).

1.3 مفهوم السيادة والعولمة

تعتبر السيادة مفهوم قانوني وسياسي ارتبط بوجود الدولة الحديثة، وأصبح أحد أهم خصائصها وسماتها الرئيسية، وقد اكتسب هذا المفهوم بمرور الزمن نوعاً من القداسة والإجلال مما جعله شعاراً للكرامة الوطنية، ورمزاً لهيبة الدولة، وسلاحاً فعالاً تشهره الدولة في وجه كل من يحاول مس أراضيها أو التدخل بشؤونها الداخلية. أما العولمة فهي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو بداية القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت هذه الظاهرة في التأثير على الدولة وسيادتها .

1.1.3 مفهوم السيادة

ظهرت السيادة كفكرة غربية من حيث الأصل والمنشأ، في العصور الوسطى على المسرح السياسي الأوروبي، حينما كان يقف على خشبته عدد من الزعامات – كالبابا والأباطرة والملوك – التي تتصارع على حق الحكم والرئاسة(عباس، 1994، ص 17)

مفهوم السيادة لغة:

"السيادة مصدر من ساد يسود سيادة، والسيادة تعني الرياسة والزعامة من ناحية والشرف والرفعة والفضل من ناحية أخرى، جاء في معاجم اللغة (السيادة، الشرف، يقال: ساد يسود سادة والاسم السؤدد، وهو المجد والشرف)، و (السيادة: الزعامة، وزعيم القوم سيدهم) (والسيد هو المالك لتدبير السواد ، (وسيد كل شيء أشرفه وأرفعه)" (ابن منظور، 230،1968)، ويطلق لفظ "السيد" أيضاً على الرئيس، والمقدم، والشريف، والمالك، والزوج"(الزاوي، 1979، 1029).

مفهوم السيادة في الاصطلاح:

يهدف مفهوم السيادة في الدولة الى بيان صاحب السلطة في الدولة ، وتفسير سند مشروعيته، وهذا المعنى للسيادة شهد عدة تطورات الى ان وصلت الى ما هي عليه الان، واستقرت السيادة – بهذا المفهوم –عند الشعوب التي استطاعت التأكيد على أن من يحكم إنما يتولى ذلك بتفويض منها، والتي جعلت السيادة للأمة أو للشعب ويقصد بها بيان مشروعية وحدود السيادة في الدولة، من أجل الوصول إلى حماية الحريات المتعددة ومنع الاستبداد السياسي ، وهو ما يعبر عنه حالياً بمصطلح الحكم الصالح أو الحكم الرشيد (عباس،1994، ص37-40) وغالباً ما نجد لدى مطالعة السيادة في المؤلفات السياسية والقانونية بحثاً عن تعريفها الاصطلاحي متفقة على قدر مشترك هو: "السلطة السامية المجسدة في السيد" – سواء أكان شخصاً طبيعياً أم شخصاً معنوياً- والممثلة في أحادية نفوذه على المستوى المحلي، وفي استقلال قراره على المستوى الخارجي(الشاذلي، 2002، ص 7).

يمكن النظر الى مفهوم السيادة من زاويتين تنبعان من أصل واحد: "الأولى السيادة الداخلية: أي تمتع الدولة بحق السلطة الآمرة العليا داخل الدولة" (عباس، 1994، ص10) "ولها حق المحافظة على استقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الاقليمية ومقاومة أي مساس بسيادتها"(باسيل، 2001، ص 86) والثانية السيادة الخارجية أو السيادة الدولية: "أي أن الدولة ذاتها، باعتبارها شخصاً من أشخاص القانون الدولي، هي

صاحبة السلطة الآمرة العليا بعلاقتها مع المجتمع الدولي، وهذه يختص بها القانون الدولي" (محسن، 1987، ص 235).

أولا: السيادة في الدولة: تعرف هذه السيادة تقليدياً بأنها: " السلطة العليا في الدولة، والتي لا تعلوها أي سلطة أخرى والمراد بها السلطة السياسية العليا على المواطنين ولها حق التشريع والامر والنهي والمحاسبة، ولا تعرف إلى جانبها أو فوقها سلطة أخرى" (محسن، 1987، ص29) وهناك عدداً من فقهاء القانون الدستوري يرون أن السيادة ليست هي السلطة، بل هي صفة لها (الجرف،1978، ص6) وان السيادة لا تستمد أصلا الا من نفسها، ولا تقر بسيادة تعلو عليها وهو التحديد للسيادة بوجهيها الداخلي والخارجي ، الذي كادت تتفق الآراء العلمية عليه. وهذا ما يفسر وحدانية السيادة، وأن السيادة كباقي القيم غير خاضعة للمقاييس المادية، وهي بالتالي وحدة تامة غير قابلة للتجزئة ، والسيادة مجموعة من الاختصاصات تنفرد بها السلطة السياسية (ثروت، 1962، ص 36-37).

ثانياً: السيادة الخارجية أو السيادة الدولية: وهو المصطلح الذي يستخدمه الباحثون في مجال الموضوعات الدولية، ويعنون به السيادة التي تمارسها الدولة في العلاقة التي تربطها بغيرها من الدول (الغنيمي، 1974، ص 71).

فكما تم التوصل لفكرة السيادة داخل الدولة من أجل تقييد سلطة صانع القرار، والوصول إلى الحكم الرشيد الذي يحمي حقوق الأفراد داخل المجتمع، كذلك استخدمت فكرة السيادة الدولية كأداة لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الدولي. والسيادة في القواعد الدولية الحديثة "تعبر عن مجموعة الحقوق والسلطات التي للدولة – كشخص قانوني دولي – تمنحها الحق في مطالبة الدول الأخرى بها في العلاقات المتبادلة معها" (عايشة، 2003، ص 5).

أغفلت المعاهدات الدولية وضع تعريف محدد لهذه السيادة، حيث اقتصر ميثاق الأمـم المتحدة على ذكر لفظ السيادة في الفقرة الأولى من المادة الثانية، التي نصت على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها دون مزيد من التوضيح لماهية هـذه

السيادة ، لكن ادخل " ميثاق الأمم المتحدة" السيادة القومية في دائرة التدويل، من خلال الاهداف التي نصت عليها المادة الأولى منه، كما يأتي:

1- المحافظة على السلام الدولي، باتخاذ اجراءات جماعية للحيلولة دون اي شيء يهدد السلام، ولقمع أي عدوان ، ولفض اي نزاع قد يؤدي الى تهديد السلام.

2- تنمية العلاقات الطيبة بين الشعوب على أساس احترام مبدأ المساواة، وحق تقرير المصير للشعوب.*

3 - التعاون بين الشعوب من أجل حل المشكلات الدولية، إجتماعية ، أم اقتصادية، أم ثقافية ، أم انسانية.."

وقد نصت موسوعة الأمم المتحدة على أن: "السيادة نظرية في القانون الدولي أقر بها موقعو ميثاق الأمم المتحدة تنظم وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة" (باسيل 2001، ص 85) ويعتبر الفقه الدولي هو المصدر المتاح لتعريف السيادة الدولية، "السيادة هي الأهلية القانونية الدولية".(الغنيمي، 1974، ص 71) وهي سلطة عليا أو مظهراً سياسياً وقانونياً تتمتع به الدولة، مع إبراز مظهريها الداخلي والخارجي، وتقيدها بالقانون الدولي، من ذلك: تعريف عدنان النقيب الذي جاء فيه: "هي السلطة العليا التي تتمتع بها الدولة في علاقتها الخارجية، والتي تقيدها المواثيق والأعراف الدولية، وفي النطاق الداخلي تخضع للقواعد الدستورية".(نعمة، 1974، ص95).

2.1.3 مفهوم العولمة:

العولمة في التحليل اللغوي على وزن فوعلة، إذ تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى مثل قولبة، أي وضع الشيء صيغة قالب، ومن ثم فهي تعني وضع

---

*(ميثاق الأمم المتحدة صدر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم 26 حزيران 1945، حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة نيويورك 1993)، ولم يتعد ما جاء في الإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإطار.(الإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها تاريخ 21 كانون أول 1965. الدورة العشرون).

الشيء على مستوى العالم (الجابري، 1997، ص 135) ويقصد بالعولمة التوسع المتزايد في الاسواق وتدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات، والتي جعلت العالم يبدو وكانه قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة، ومن منظور قطاع الأعمال هي إستراتيجية لتحقيق مزيد من الأرباح والدخول إلى مزيد من الأسواق، بينما تتغلغل الحكومات من خلالها لتعزيز هيمنتها من خلال التذرع بالالتزامات والمعايير الدولية، وتراها المنظمات الاجتماعية كوسيلة لإنتاج سلع اجتماعية إيجابية مثل حماية البيئة ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان(المجدوب، 2000، ص36-42)، وهناك متغيرات أخرى غير المتغير الاقتصادي ذات علاقة بالعولمة، باعتبارها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة للسيطرة على العالم بعد انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، فالعولمة هي الاسم الحركي للأمركة (حنفي، 1999، ص 31) وهناك من اطلق عليها الكوكبة لانها تعبر عن التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة أو الانتماء إلى جنسية دولة اخرى دون حاجة إلى إجراءات حكومية (إسماعيل، 1999، ص45)، فهي عملية مستمرة غير مجردة، ويمكن ملاحظتها في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، ومن أجل صياغة تعريف للعولمة لا بد من أخذ ثلاث عمليات بعين الاعتبار، يتعلق أولها بانتشار المعلومات، وثانيتها بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات(ياسين، 1999، ص15-19) ولم تكن العولمة وليدة فترة انتشار المصطلح بقدر ما لها عمقاً في التاريخ، لكونها مرت بخمس مراحل من التطور هي (ياسين،1999، ص30-32).

1- المرحلة الجنينية التي شهدت نمو المجتمعات القومية.

2- مرحلة النشوء وجدت فيها فكرة الدولة الموحدة، وأخذت تتبلور مفاهيم خاصة بالعلاقات الدولية.

3- مرحلة الانطلاق والتي شهدت تطور مفاهيم كونية وأخرى تتعلق بالهويات القومية والفردية.
4- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة حيث بدأت الحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة.
5- مرحلة عدم اليقين وتم فيها إدماج العالم الثالث بالمجتمع الدولي وانتهت الحرب الباردة وتعاظم دور المؤسسات الكونية والحركات العالمية.

والعولمة مصطلح معرب لم ينشأ أساسا فى البيئة العربية المسلمة، ولا بد لفهم معناه من الرجوع إلى من أطلقه وأشاعه، والتعرف على المقصود به قبل النظر فى الأصل اللغوي لكلمة العولمة فى اللغة العربية(اسماعيل، 2001، 34)، والاسم الإنجليزي للظاهرة هو (Globalization)، مشتق من (Globe) أي الكرة، والمقصود بها (الكرة الأرضية) أي الكوكب الذي نعيش على سطحه، والمقصود بالكوكبة، هو التداخل الواضح في أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية (ناطورية،2001 ، ص 9) واستخدم ايضاً مصطلح الكونية للتعريف بهذه الظاهرة العالمية (مسعد،2004، ص 21) والعولمة هي "حريـةُ حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية" (حمدي،1997، ص 28).

وعند مقارنة العولمة مع المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، نجد أن العولمة بوصفها مصطلحاً برز في التداول المعاصر مختلفاً عن مفهوم العالمية، حيث ان العالمية تعني الاعتراف بالتبادل، وبه يكون العالم منفتحاً على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته (الوريكات،2001، ص448) فالعالمية تثاقف حضاري، بين الشعوب والأمم، وتعاون بين المجتمعات واختلاط الحضارت وانتشار اللغات من مكان إلى آخر (عبد الحميد، 2002، ص 7).

يشير مصطلح النظام الدولي الى قوة الدول القومية ونفوذها، وعلاقات وتفاعلات الدول فيما بينها، على خلاف النظام العالمي، الأكثر شمولا حيث يضم بالإضافة الى الدول فاعلين دوليين آخرين، مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية (ابراهيم، 2000، ص 73) ومن هنا تتميز العولمة من الدولية بوصفها اشتراطاً تعبيرياً سياسياً، يصف المشترك بين دول العالم (الخضور، 2000، ص 41).

وقد تعددت وتباينت التعريفات لظاهرة العولمة باختلاف موضوعاتها وباختلاف الزاوية التي من خلالها ينظر اليها ومن هذه التعريفات ما يلي:(أمين، 1998، ص 59)

1. التبادل الثقافي والتجاري وغيرها بهدف التقارب والاستفادة المتبادلة.
2. التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية.
3. مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي.
4. إخضاع العالم لقوانين مشتركة تضع حدا فيه لكل أنواع السيادة.
5. سيادة النمط الغربي فى الثقافة والاقتصاد والحكم والسياسة فى المجتمعات البشرية كلها.
6. توجه ودعوة إلى صياغة حياة الناس لدى جميع الأمم ومختلف الدول وفق أساليب ومناهج موحدة بين البشر وإضعاف الأساليب والمناهج الخاصة.

وعلى الرغم من أن العولمة تعمل على توسيع الأسواق وإختصار المسافات وتؤدي إلى تعظيم الإنتاج وتنمي قدرات الإنسان في المعرفة والسيطرة على الطبيعة، وتساهم في تطوير بعض انواع التنظيم السياسي والاجتماعي والعلمي والفني، إلا انها تساهم في الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات العملاقة لدول الجنوب، وتتضمن قهراً لمعتقدات بعض الأمم ومقدساتها لمصلحة بعض الشركات، حيث تتخذ على الأقل

موقف اللامبالاة من العقائد الدينية ومن ثم فهي تهدد أنماط الحياة الخاصة بالأمم لمصلحة نمط معين من الحياة، وهو السائد في الدول الأكثر سطوة في العالم.

ويمكن التمييز بين إتجاهين او مفهومين للعولمة، الأول، ما يطرح من زاوية علمية وموضوعية وتاريخية، والثاني، ما يروج له من مفهوم مقصود لعولمة من قبل الدول المتنفذة في العالم. والعولمة ظاهرة معقدة ومركبة ولها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، وعلى الرغم من صعوبة قياس تأثيراتها وتجلياتها، وما تجلبه من تطور تكنولوجي، الا انها لا تعني القفز على الخصوصيات والمصالح الوطنية والقومية، وإنما تعززها ضمن أفق إنساني أوسع وأشمل لتحقق فوائد مشتركة من منجزات التطورات العلمية والاقتصادية (ضمد، 2001، ص 94) وهذا ما يتناسب مع العالمية الإنسانية، وليس العولمة السياسية الذي يروج إليه المفهوم الثاني بوصفها ظاهرة مركبة من خلال انبثاق حضارة عالمية تتضمن جانبين: الأول، توحيد، الثقافة للبشرية وموافقة الشعوب على دمج القيم والعقائد والممارسات \المشتركة للشعوب في جميع العالم.

(هنتنغتون، 1999، ص127) والثاني، تفتيت وصهر هذه الثقافات ومن ثم إعادة صياغتها بما يتلائم مع رسم الحدود السياسية.(هنتنغتون، 1999، 237)

ويمكن القول أن العولمة ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت، وذلك لكون العولمة كانت مطبقة قديماً، ولكن دون وجود مصطلح العولمة فعلى سبيل المثال كانت العولمة مطبقة من قبل التجار الذين يتنقلون في كافة ارجاء العالم ليتبادلون البضائع، كما انهم يتبادلون الايدولوجيه فيما بينهم ، ناهيك عن عدم وجود حواجز جمركية على نقل البضائع في ذلك الوقت الامر الذي تشترطه الان منظمة التجارة العالمية، أما القول بأن العولمة ظاهرة حديثة، فقد جاء هذا المصطلح لما فجرته الثورة المعرفية في الدول المتقدمة، من صناعة وسائل الاتصالات والمواصلات مثل شبكات الانترنت والاقمار الصناعية وشبكات التلفزة والاذاعة وشبكات الهواتف الارضية والنقالة والطائرات والبواخر والقطارات، وغير ذلك من وسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة ، حيث

زادت وبشكل ملحوظ من عملية سرعة نقل المعلومات والمنتجات والمواصلات سواء من حيث الكم أوالحجم من أية نقطة في العالم الى العالم اجمع وكأن العالم اصبح قرية كونية امامها، مما ترتب عليه ان نشرت الدول المتقدمة منتجاتها وايدلوجيتها في كافة ارجاء العالم في وقت قياسي، وهنا ظهرت الحاجة الماسة الى إيجاد وتفعيل مؤسسات ومنظمات دولية لضبط وتنظيم عملية التبادل التجاري والاقتصادي والمالي ضمن قوانين دولية من اجل خدمة الدول المتقدمة فما كان من هذه الدول المتقدمة الا أن اوجدت منظمة التجارة العالمية ، وفعلت صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتعمير وصاغت لها الانظمة والقوانين، كما وضعت شروط الانضمام اليها من اجل خدمة مصالح الدول المتقدمة، ومن هنا تعرف العولمة بانها " نشر الشيئ عالمياً " اي ان يكون على نطاق واسع وعالمي، ولان الله سبحانه وتعالى خلق الانسان وخلق بداخله حب النزعة والسيطرة فكان من الطبيعي ان يعمل كل انسان على نشر كل ما يريد أن ينشره سواء أفكاره أو معتقداته او ما يؤمن به أو ما ينتجه في سبيل كسب المال والقوة ومن ثم السيطرة على غيره، ولان الاقوى علماً والاسرع والاغنى هو من يستطيع نشر ما لديه اكثر من غيره كان من الطبيعي أن تعولم ايدولوجية الدول المتقدمة الى الدول النامية والتي بدورها بدأت تعمل على نشر ما لديها بواسطة وسائل الاتصالات والمواصلات نفسها التي تستعملها الدول المتقدمة، وهذا ما يثبته التاريخ حيث كانت الدول المتقدمة علماً واقتصاداً وقوة أقدر من غيرها من الدول النامية على نشر العولمة كما أن الدول سابقتها غير الدول المتقدمة التي نراها الان تعمل على عولمة ما لديها لكون الاخيرة اصبحت متفوقة علماً واقتصاداً وقوة اكثر من الدول المتقدمة في السابق ومع مرور الزمن سوف تظهر دول تتفوق على دول اليوم وتحل مكانها وتكون اقدر منها على عولمة ما لديها من كافة الجوانب

2.3 أدوات ووسائل العولمـة:

ترتكز العولمة الاقتصادية على ثلاثة نظم رئيسة وهي: النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، وتدار هذه الانظمة من قبل ثلاث منظمات اقتصادية عالمية هي: (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي للإنشاء والتعمير) و(منظمة التجارة العالمية)، كما تقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الاقتصادية للعولمة وتوجهاتها، من أجل ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية، وتحقيق نوعاً من الانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في دول العالم (عبدالحميد، 2006، ص67).

1.2.3 صندوق النقد الدولي:

أوصت الخمس مجموعات التي شكلت عام 1939 من اجل دراسة سميث (الحرب والسلام) بضرورة إقامة إقتصاد عالمي موحد تديره الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إيجاد مؤسسات نقدية دولية لتعمل على تثبيت العملات ، وكذلك لإنشاء مؤسسات مصرفية دولية ، لمساعدة الدول على القيام باستثمارات اقتصادية، وتم مناقشة هذه التوصيات عام 1941 مع إجراء التعديلات اللازمة عليها، وتم تثبيت التفاصيل الفنية لإنشاء مؤسستين دوليتين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وتم مناقشة إنشاء هاتين المؤسستين في مؤتمر بريتن وودز والتوقيع على ذلك من قبل الدول المشاركة في المؤتمر وعددها (44) دولة (الفخري، 2002، ص 165- 166) واشترطت عضوية صندوق النقد الدولي بوصفها شرطاً أولياً لعضوية البنك الدولي مما أعطى (الصندوق) دوراً رائداً في نظام النقد الدولي، وأصبح لكل منهما بعثات مراقبة ومكاتب تمثيل دائمة في نحو ما يزيد عن (100) دولة، تراقب وتحاسب وتهيمن على عمليات صنع القرار الاقتصادي وتقرر ما إذا كان هذا البلد أو ذاك منحرفاً أو يسير على المسار الصحيح (الحديثي، 2000 ، ص 20).

أسس صندوق النقد الدولي في عام 1944 من 44 دولة وبلغ عدد أعضائه 179 بعد ما يقارب خمسون عاماً من إنشائه، ويعتبر أحد المنظمات العالمية الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية، وهو المنظمة العالمية النقدية، حيث يقوم على إدارة النقد وتطبيق السياسات النقدية، من اجل تحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز في موازين مدفوعات الدول الاعضاء فيه (عبدالحميد، 2006 ، ص 68) ومن أهدافه: تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير التوسع والنمو (المتوازن) في التجارة الدولية وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء، ويتكون المال الاحتياطي للصندوق من الذهب والعملات الوطنية للدول الأعضاء وسنداتها الحكومية، وهو عبارة عن رصيد من العملات تقدمه الدول الأعضاء كافة كل بحسب حصتها المحددة لها، ويتوقف حق الدولة العضو في السحب من موارد الصندوق حسب حصتها، لذلك فإن الدول الغنية تستحوذ على النصيب الأكبر من حقوق السحب العادية، ويفرض الصندوق على أعضائه تجنب الإجراءات التي من شأنها التمييز والتفضيل في التجارة، وقد اعتمد الدولار الأمريكي الذي يقبل التحويل إلى الذهب ليحدد حجم حصص الأعضاء في رأس مال الصندوق ومن ثم فإن القوة التصويتية لكل عضو تعتمد على نسبة مساهمته في الصندوق، فكلما زادت حصة الدولة زادت قوتها التصويتية (الحديثي، 2000، ص 20).

وظائف ومهام الصندوق:

يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه من خلال قيامه بالوظائف والمهام التالية: (عبدالحميد، 2006 ، ص 68)

1) تثبيت أسعار الصرف وتجنب المنافسة على تخفيض العمولات.
2) حرية تحويل العملات وإقامة نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية.
3) تقديم السياسات التصحيحية من اجل تحقيق التوازن الخارجي المرتبط بالتوازن الداخلي للدولة العضو التي يجوز لها تطبيقها.
4) تقديم المشورة للدولة العضو من اجل معالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية.

5) تزويد الدول الأعضاء مؤقتاً بالعملات عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفها لاختلاف موازين مدفوعاتها (جوهر، 2001، ص 13).

6) إزالة الحواجز من وجه التجارة الدولية والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل القومي.

وتتمثل أهمية الصندوق في السلطات الهائلة التي يملكها والنابعة من وظيفته، كوكالة تسليف دولية في جميع مصادر التسليف الرئيسة في العالم الرأسمالي المتقدم، وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها (النقيب، 2004، ص 252) على حوالي 20% من القوة التصويتية لصندوق النقد الدولي، نظراً لمساهمتها الكبيرة في موارد الصندوق. وبالتالي فهي تتمتع بنفوذ تأثير ملحوظ في سياسات الصندوق العام، والدول الرأسمالية، لا سيما الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، واليابان، توجه السياسة العامة للصندوق، وترفض أي اقتراحات لتغيير سياسات وأهداف الصندوق، عما كان عليه الحال عند تأسيسه، وتمثل الدول الرأسمالية الخمسة ما نسبته 41.7% من القوة التصويتية للصندوق، وتمثل (11) دولة رأسمالية متقدمة ما نسبته (65.5%) من القوة التصويتية، بينما تصل القوة التصويتية للدول الإفريقية مجتمعة إلى ما يزيد قليلاً على (3%) من نسبة التصويت، ولذلك فإن الدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق لا يخرج عن إطار السياسة الاقتصادية للدول المتنفذة فيه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مقاومة من الدول الرأسمالية الخمسة وخصوصاً الولايات المتحدة ، لزيادة حصص الصندوق أو تعديلها (عبدالحميد، 2006 ، ص 68) ومن هنا كان الصندوق، أحد المؤسسات المالية التي ساهمت وتساهم في دعم وتكريس العولمة الاقتصادية الرأسمالية. لذا فإن أي طلب يقدم إلى الصندوق من قبل الدول المحتاجة إلى المساعدة المالية والاقتصادية، نجده يحظى بمشورة وزارة الخزانة الأمريكية، فضلاً عن تحمل هذه الدول لشروط الصندوق كوجوب التقشف وتقليص الإنفاق الحكومي وتخفيض العملة الوطنية وخصخصة القطاع العام وإلغاء القيود على حرية التجارة

وحركة الاستثمار وإلغاء الرقابة على الصرف، وكذلك تشمل تعديل القوانين بما يؤمن اقتصاد السوق ويصون حرية التجارة (الفخري،2002 ، ص 178-179).

وتتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير في الصندوق من خلال ما يلي: (الحمش، 2000، ص 36) .

أ- الولايات المتحدة هي المسؤولة عن النظام الرأسمالي – الإمبريالي- ورافعة لواء الليبرالية الجديدة التي يدين الصندوق بها.

ب- وجود الصندوق في واشنطن يكسبها مكاناً معنوياً مميزاً.

ج- تعود أيضاً قوة الولايات المتحدة في الصندوق من خلال فرض عملتها كعملة رئيسة في التعامل. وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها في الصندوق ومن خلال أسلوب إدارته ونظامه، ويستطيع الصندوق أن يقدم مساعدة حقيقية للدول النامية فيما لو رفعت عنه وصاية واشنطن والتي تستخدمه مدخلاً للضغط على البلدان النامية للأخذ بسياسة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى تحرير اقتصادها وفتح أسواقها للبضائع والأموال الأجنبية، وقد قامت الشركات متعددة الجنسيات بدور مهم في ذلك بهدف خلق الجو المناسب لعملها باختراق اقتصاديات تلك البلدان.

يعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره (عام 1997) حول الوضع الاقتـصادي العالمي: إن الدول التي فتحت أبوابها واقتصادها لقوى العولمة استفادت كثيراً ويرفض الادعاءات القائلة بأن العولمة مسؤلة عن خسارة الوظائف والتفاوت الكبير في الأجور داخل الدول المتقدمة (أمين، 1998، ص 42) ومن أهم القروض والتسهيلات التـي يقدمها الصندوق للدول الاعضاء، مجموعة القروض التي تكون على شكل تسهيلات من اجل التمويل الخاص بالتصحيح أو التكيف الهيكلي، المخصـصة لمعالجـة الاخـتلال الهيكلي في ميزان المدفوعات، ولكافة الدول الاعضاء الاستفادة من جميـع القـروض والتسهيلات، بينما خصص للدول منخفضة الدخل، التسهيل الخاص بالتصحيح والتكييف الهيكلي، حيث يتعاون الصندوق والبنك الدوليين من اجل صياغة إطار معين لسياسات

الاصلاح الاقتصادي لفترة ثلاث سنوات، ويسدد هذا القرض بحـد اعلـى مدتـه 10 سنوات

(عبدالحميد،2006 ، ص 73-76)، ويتضح اثر سياسات صندوق النقد الدولي على الدول العربية من خلال تجربة مصر والسودان والاردن، حيث طبقت في جمهورية مصر العربيه تجربة التكيف الهيكلي (الصندوقية/ رسميا) في أيار 1991، والتكيف هو برنامج مقدم من صندوق النقد الدولي ويقصد به أحداث تعديلات في النظام والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدوله التي سوف تطبقه ، وللتكيف صورتان هما:

1- **التكيف الايجابي**: وتتم فيه عملية مواءمه من موقع قوه وبما يحقق نسبه معينـه من المصلحه الوطنيه دون الاكتفاء باستقبال المؤثرات الخارجيه.
2- **التكيف السلبي** : ويعتمد على استقبال مؤثرات العولمه الرأسماليه الغربيه مـع بذل الجهد البسيط لتطوير القاعده الانتاجيه ، الصناعيه ، العلميه ، ومواءمتها مع المصلحه الوطنيه.

وعلى الرغم من الزياده في معدل النمو الاقتصادي لها في فتره 1998-2000 إلا ان كساد الاسواق ونقص السيوله بدأ يظهر على سطح الحياه الاقتصاديه في مصر، وتصف دوائر صنع القرار بأن أسباب الركود تعود الى تباطؤ حركة البيع في اسواق العقارات وانخفاض حجم المقاولات والتعثر في سداد الديون ، وتقوم بضخ المزيد من النقود، والبحث عن بدائل جديده لتحقيق التعافي ومواجهـة الركـود مثـل إصـدار تشريعات التمويل العقاري والرهن والتمويل التأجيري ، إلا انها لـم تمـس جـوهر المشكله. وثبت ان هناك اختلال كبير في هيكل الاسـتثمار بـسبب تـضخم نـصيب قطاعات البنيه الاساسيه مقارنة مع قطاعات الانتاج ، بالاضافة الى اخـتلال هيكـل توزيع الدخل القومي في غير مصلحة الفقراء ، كما ثبت ايضا ان هذه الاختلالات مرتبطة بإهمال القطاع العام وعدم جاهزيه القطاع الخاص للحلول محلـه بوصـفه

قاعده للمنظومه الانتاجيه والتكنولوجيه ، وهو ما يرتبط بسياسة الخصخصه .(ثابت وآخرون، د ط،119-122) .

أما بالنسبة لتجربة السودان فقد ارتبط السودان بالصندوق منذ عام 1978، والتزم بمجموعة السياسات والبرامج التي يفرضها الصندوق على الدول التي تطلب معونته الفنية والمالية، وذلك لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاته الخارجية. وكانت حصيلة تلك التجربة في الفترة من 1978-1990 فشل الحكومة السودانية في السيطرة علي عجز ميزان المدفوعات وكذلك عجز الميزانية العامة وزيادة التضخم مع التخفيض المستمر للعملة الوطنية دون أثر إيجابي يذكر على زيادة الصادرات وإقلال الواردات. أما علي الصعيد الاجتماعي والسياسي فقد كانت النتائج كبيرة للغاية، وأفضت إلى آثار سلبية على نحو مأساوي مثل رفع الدعم عن الضروريات كالسلع والخدمات الضرورية وتحرير أسعارها، كما أدى تطبيق برامج الصندوق الى توزيع الدخول بصورة خاطئة لصالح فئات قليلة ومحدودة على حساب الفئات الفقيرة مما ترتب عليه زيادة نسبة الفقر لتصل الى 40% من إجمالي عدد السكان، مما استلزم الحكومة التخلف عن القيام بوظائفها ومسؤولياتها تجاه التعليم والصحة والبيئة عندما خفضت الانفاق على التنمية، واخذت في الاعتماد على الضرائب التي اثقلت كاهل المواطنين وزادت من فقرهم. (http://www.islamonline.net/servlet/Satellite)

أدت الأزمات الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاردن بحكم موقعه الجغرافي الى إضعاف إقتصاده وإحداث خلل في البنية الهيكلية لإقتصاده، ومن هـذه الازمـات، أزمة إنخفاض قيمة العملة الاردنية عام 1989، والازمات الاقتصادية الناتجـة عـن آثارالحرب على العراق، وأزمة الركود الاقتصادي، وقد بدأ العمل على رفـع كفـاءة المشروعات الاقتصادية وتعزيز قدراتها التنافسية، وفي عـام 1996 اطلاـق برنـامج الخصخصة في الاردن، وبدأ العمل على إقامة منتديات إقتصادية مـن اجـل تـشجيع القطاع الخاص، وفي الملتقى الاقتصادي الأول الذي عقد في الأردن في الفتـرة 26-1999/11/27 قدم المشاركون من القطاعين العام والخاص، أربعة محـاور رئيـسة

هي: الاصلاح المالي، والاداري، والتحديث الاقتصادي، وتعديل التشريعات، بالإضافة الى التوصيات اللازمة لتنفيذ عملية التخاصية(أخبار التخاصية، 2000، 3) وهـدفت التخاصية الى تحفيز الإدخارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار الطويل، والاسهام في تشجيع الإستثمارات الإقتصادية وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، وتخفيـف العـبء المالي عن الخزينة العامة،(قانون التخاصية، 2000، 7) ومن المـشاريع التـي تـم خصخصتها والمشاريع التي لا زال العمل جارياً على خصخصتها في الاردن: شـركة البوتاس العربية، ومصانع الاسمنت الأردنية، والاتصالات الاردنيـة، والنقـل العـام، ومجمع حمامات ماعين، الأسواق الحرة في المطارات، شركة تموين الرحلات الأردنية المحدودة، أكاديمية طيران الملكية الاردنية، محطة معالجة مياه السمره، ميناء العقبـة/ المحطة النهائية للحاويات: عقد إدارة، 52 شركة تأمين أردنية، شركة مناجم الفوسفات الأردنية، شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، شركة توزيع الكهرباء، الشركة العامة للصوامع والتوريد الأردنية، شركة مطاحن الجويـدة، شـركة المولـدات الكهربائيـة المركزية، كلية الملكة نور للطيران المدني، شركة الحركة الجوية الأردنية، الكهربـاء، شركة الاتصالات الاردنية، شركة فنادق المطارات- فندق علياء، شـركة التـسهيلات العقارية- مبنى البرج، شركة بريد الاردن، سكة حديد العقبة، وسكة حديـد عمـان - الزرقاء، شركة التسويق والتجهيز الزراعية (أمبكو)، مجمع الشابسوغ.

(http//www.kuna.net.dw/newsagenciespubicsite)

ومن أبرز المشاكل الناجمة عن تطبيق التخاصية في الاردن، تسريح عدد كبير من العاملين، ارتفاع الاسعار، وزيادة الاحتكار، وإساءة اسـتخدام عوائـد التخاصـية، وسيطرة المستثمر الاجنبي (أخبـار التخاصـية، 1998، 13-14) وقـد سـاهمت التخاصية في تحرير الإقتصاد الاردني من الأدارية التقليدية، وادخلت اساليب إداريـة حديثة، كما أدى تطبيق التخاصية الى نتائج إيجابية مثل: نقل التكنولوجيـا والاسـاليب الادارية الحديثة، تحسن مستوى تقديم الخدمات العامة ومستوى كفائة المشروعات التي

تم خصخصتها، وتحسن مستوى المنافسة وإنهاء الإحتكار من قبل الشركات والمؤسسات قبل تخاصيتها، وتحسن مستوى الاجور(عماد، 2005، ص 78-79).

الحالة الليبية

في نوفمبر 2007 راجع صندوق النقد الدولي المشروع الخاص بالهيئة الليبيـة للاستثمار واوصى بحذف بعض المواد التي تسمح بالاستثمار المحلي (فتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية بشكل اوسع) وان يتم توضيح علاقة الهيئـة بميزانيـة الدولـة والسماح بسحب مبالغ اكثر من المخصصة في حالة الظروف الاستثنائية ووضع شروط محددة بشأن الشفافية، وقد تم الاستجابة لذلك من قبل الحكومة الليبية حيث صدر مرسوم في اذار 2008 ينص على توصيات خبراء صندوق النقد الدولي ، ومن هنا نلاحظ ان قرارات صندوق النقد الدولي هي قرارات ملزمة للحكومات التي تتعامل مع الـصندوق ومثال ذلك الحكومة الليبية، حيث ان هذا الالتزام يشرط على الدول التـي تلجـأ الـى الاقتراض من الصندوق ، وتأتي هذه الشروط بهدف تأمين سـداد القـروض والفائـدة المترتبة عليه في موعدها. (http:/www.imf.org)

2.2.3 البنك الدولي:

يمكن القول بأن البنك الدولي هو المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي تم انشاؤه نتيجة لإتفاقية بريتون وودز بسبب الحاجة الى تكملة عمل الصندوق وإيجاد مؤسسة اقتصادية تمنح قروض طويلة الاجل (عبدالحميد، 2006، ص 79 ،).

تم إنشاء البنك الدولي عام 1946 بهدف تسهيل عمل قوى السوق بحرية تامة وتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث تولى الصندوق تمويل الدول بقروض قصيرة الاجل للمساعدة في معالجة اختلال موازين المدفوعات وبخاصة في الدول النامية، وتنظيم سعر الصرف والسيولة الدولية، وأخذ البنك على عاتقة المساعدة في تمويل الدول بقروض طويلة الأجل، للتشجيع والاستفادة من الامكانات والموارد في البلدان الناميه،

وتشجيع الاستثمارات الاجنبيه الخاصة، وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي، وتستطيع كل دولة عضو فيه الاقتراض لتمويل مشروعات محدودة، يوافق عليها البنك ، وعلى أساس ما تقدمه الدول الراغبة في الاقتراض بصورة دورية عن طريق تجديد مواردها كل ثلاث سنوات، وفي ظل العولمة، أصبح البنك الدولي أحد المؤسسات الدولية المالية الداعمة لتوجهات العولمة الاقتصادية الرأسمالية، إذ يكون منح القروض لأغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على المساهمة في الإنتاج وتخفيض دور الحكومة في الإنتاج، وإعادة هيكلة شركات القطاع العام ومؤسساته بما يضمن لها الاستمرار على أسس مالية ومحاسبية سليمة دون الحاجة إلى الدعم المستمر من جانب الدولة، كما يكون من أغراض القروض تيسير عملية تحويل مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة(زكي، 1987، ص 204-206).

وظائف ومهام البنك الدولي:

ويمكن تلخيص وظائف البنك كما هو آتي:(عبدالحميد، 2006، ص 79) .

1- تمويل مشاريع وبرامج التنمية وخاصة الدول النامية، بقروض طويلة الاجل.
2- مساعدة الدول الأعضاء بتقديم المشورة لها لمعاونتها في التغلب على مشاكلها الاقتصادية، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية بواسطة دراسات مقدمه من خبراء متخصصين.
3- تشجيع دور القطاع الخاص في الدول النامية.
4- تمويل المشاريع الضخمة وخاصة ما يتعلق منها في تقوية البنية الأساسية للتنمية،

ويركز البنك الدولي في خطابه السائد حالياً على استنتاجين أساسيين: الأول: هو أن العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي. إذ لا يمكن إلا التكيف معها. والثاني: هو أن التكيف النشيط مع هذه الضرورة أمر ممكن بالنسبة للبلدان المسماة "نامية" بلدان العالم الثالث. إن الدول الأعضاء في البنك هي نفسها التي تتمتع بعضوية صندوق النقد الدولي، وتدفع الدولة مساهمتها في رأس المال على شكل ذهب وعملات صعبة ومحلية، وإلى جانب مساهمات الأعضاء فإن البنك الدولي يحصل على موارد مالية ببيع

السندات التي يصدرها إضافة للفوائد التي يجنيها من تسديد الدول المدينة لقروضها، وقد تم تحديد أهداف البنك عند إنشائه بالمساعدة على إعادة بناء الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والنمو المتوازن للتجارة الدولية، وعلاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية (عبدالحميد، 2006، ص 82).

أما الأهداف الحقيقية التي ظهرت من خلال الممارسة العملية فهي: (الحمش، 1998، ص 27).

المحافظة على مواقع الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاديات العالمية.

1) عدم تقديم قروض التسهيلات مالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي.
2) المساعدة في توسيع أسواق التصريف أمام الاحتكارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات.
3) التزام دول العام الثالث بإتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطار اقتصاد حرية السوق وانفتاح الأسواق والعولمة المالية.
4) ومن الأمثلة الأخرى على شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلك الشروط التي وضعتها المؤسستان في عقد الثمانينات عندما برزت أزمة ديون العالم الثالث وجاء في مقدمة هذه الشروط: (جوهر، 2001، ص 15) .
5) العودة إلى الاقتصاد الحر وخصخصة مؤسسات القطاع العام.
6) إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية والسياسية.
7) رفع الحماية عن المنتج المحلي.
8) التركيز على التصدير للخارج.
9) رفع القيود على التجارة الخارجية واعتماد الأسعار الحرة للعرف الأجنبي.
10) فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط ولا تقل سياسات البنك الدولي تطرفاً عن سياسات صندوق النقد الدولي.

ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على البنك وسياساته فإن هناك شروطاً سياسية لا بد من التقيد بها، ولذلك نجد أن الدول ذات النهج الوطني المناهض للاستعمار والتبعية لا تستفيد من خبرات البنك ومؤسساته، وهناك تنسيق تام بين الصندوق والبنك الدوليين من خلال ما يسمى بالشروط المتقاطعة، كما أدت السياسات المفروضة من البنك والصندوق الدوليين على الدول العربية إلى مشكلات اقتصادية، واجتماعية جديدة، تتمثل في إضعاف قوة الدولة والمس بهيبتها وهيمنتها، وتزايد معدلات البطالة وتوسيع قاعدة الفقر، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهور الموازين الاقتصادية (الحمش، 1998، ص 29) وخير مثال على ذلك التجربتين المصرية والسودانية السابق ذكرهما.

3.2.3 منظمة التجارة العالمية:

واجه المشاركون في مؤتمر (بيرتون وودز) الحاجة الى إنشاء منظمة دولية للتجارة بهدف تنظيم التبادل الحر عن طريق المراقبة البنيوية والاستثمارات الأجنبية وقانون المنافسة، والاستقرار في أسعار الموارد الأولية(الحمش،2000، ص 16) إلا أن الولايات المتحدة عارضت ذلك بشدة، بحجة تأثيرها على سيادتها واتخاذها لقراراتها المستقلة، ومن هنا كانت الموافقة على حل وسط، وهو عقد اتفاقية دولية أبرمت فيما بعد باسم (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) والمعروفة اختصاراً (بالجات) وذلك في عام 1947، وضمت في ذلك الوقت (23) دولة، وارتفع العدد إلى (118) دولة في أوائل سنة 1994 (العيسوي، 2001، ص 19) ومع هذا لا تعد (الجات) منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل (صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي)، وإنما اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن، وضع المنظمة الدولية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها في جنيف (العيسوي، 2001، ص 19) ثم أدخلت تعديلات على اتفاقية (الجات) وألحقت بها اتفاقيات أخرى خلال ثمان جولات من المفاوضات، استمرت سنوات عديدة، آخرها كانت، جولة الأورغواي (1986-1993) التي أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتم التوقيع عليها في

مؤتمر مراكش في 15 نيسان 1994، وظهرت للوجود في كانون الثاني 1995 وهكذا أصبحت منظمة التجارة العالمية ثالث مؤسسة دولية تعمل وفق مسارات العولمة الاقتصادية، ومن ثم تطور النظام التجاري العالمي، لتنتقل معه عدة عناصر من مقومات السيادة الوطنية (للدولة القومية) ومؤسساتها، إلى سلطة القرار الاقتصادي الدولي الذي تصدره هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، حيث ينبغي على الدول الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة، إعادة هيكلة اقتصادها ونظمها الاقتصادية والنقدية والتجارية، وأن تعمم سياستها التجارية، وأن تعدل قوانينها وأنظمتها التجارية، بما ينسجم وقواعد السلوك التجاري الدولي، الذي ترسمه منظمة التجارة العالمية (الجميلي، 2002، ص 71) .

تهدف منظمة التجارة العالمية الى تحرير التجارة العالمية، من خلال سعيها لتحقيق الاهداف التالية: (عبدالحميد، 2006، ص94)

1) زيادة حدة المنافسة التجارية التي تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في الاسواق العالمية.
2) رفع معدلات نمو الدخل الحقيقي ، من أجل تعظيم الدخل القومي العالمي.
3) الاستغلال الامثل لموارد العالم وتوظيفها بما يحقق زيادة الانتاج.
4) توزيع العمل الدولي، بهدف توسيع الانتاج ورفع نطاق التجارة العالمية.
5) توفير البيئة الملائمة والحماية المطلوبة لتنمية التجارة الدولية، ومحاولة اشراك الدول النامية.

شكلت منظمة التجارة الدولية بما تسعى اليه من اجل تحقيق أهدافها، بعض التحديات أهمها: زيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية وارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق حماية الملكية الفنية والفكرية والتي حظرت تقليد أية سلعة إنتاجية، وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات (الحماقي وآخرون، 1999، ص 383) .

أما وظائفها الرئيسة هي: (عبدالحميد،2006، ص 95-96)

1) الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
2) تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وبهذا تعتبر المنظمة محفلاً للمزيد من المفاوضات فيما يتعلق بالعلاقات التجارية متعددة الأطراف.
3) الإشراف على فض المنازعات الدولية بشأن تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.
4) إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش.
5) التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات التابعة له من أجل تحقيق قدر أكبر من الانسجام في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

آلية صنع القرار داخل منظمة التجارة العالمية

تصاغ القرارات في منظمة التجارة العالمية بالإجماع، وعندما لا يحصل إجماع فيتم اللجوء الى التصويت على القرار، ولكل دولة صوت واحد يمثلها، ومن حق العضو في المنظمة تقديم اقتراح بتعديل أية فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة الى المؤتمر الوزاري، ويتطلب التعديل موافقة كافة الاعضاء، اذا كان الاقتراح يتعلق بالقواعد العامة فقط، وغير ذلك من الفقرات فيتطلب التعديل موافقة ثلثي الاعضاء.(عبدالحميد، 2006، ص 104).

الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية

الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية قضية من القضايا التي تواجه الأمة العربية، وهي قضية تحمل كل خصائص العمل العربي على المستوى الدولي، ولم تشارك الدول العربية في الاعداد لمنظمة التجارة العالمية الذي استغرق ما يقارب ثلاثون عاماً، وعلى الرغم من ان الدول العربية همشت كونها مصنفة ضمن الدول النامية الا ان لها اقوى الفرص كمجموعة للخروج من التهميش لما لها من قوة نفطية، وقد أدركت الدول العربية أهمية منظمة التجارة العالمية، ودخلت الدول العربية التالية في المنظمة: مملكة البحرين، مملكة المغرب، دولة الكويت، تونس، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، دولة قطر، الإمارات العربية المتّحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، عُمان، المملكة العربية السعودية، وكانت أهم مشكلات وقضايا الدول العربية:

1) العلاقة بين التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا.
2) العلاقة بين التجارة الدولية والديون والتمويل.
3) العلاقة بين التجارة الدولية وقضايا العمل والبيئة.
4) تحرير التجارة في الخدمات.
5) كل قضايا حقوق الملكية الفكرية. (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F)

4.2.3 الشركات متعددة الجنسيات:

يشكل نشاط هذه الشركات وآليات عملها مظهراً من مظاهر العولمة، أما الشركات بحد ذاتها كمؤسسات ذات شخصية اعتبارية فتعد أهم قوى العولمة وأدواتها الفاعلة والتي تتسم بضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي في العالم كله والقدرة على تعبئة المدخرات العالمية والاقتراض والمقدرة على استقطاب الكفاءات البشرية عالية المستوى.

التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات:

يقصد في مصطلح الشركات أو المشروعات متعددة الجنسيات الذي شاع استعماله في العلاقات الاقتصادية الدولية، ودوائر الاعمال، ان المساهمين في هذه الشركات ذوي جنسيات متعددة، كما ان نشاط هذه الشركات يمتد الى دول اخرى تسمى الدول المضيفة، بالإضافة الى الدولة الام التي تضم فيها استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها. ولكون هذه الشركات تعمل على سوق متعدد الدول، واستراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي، أطلق عليها البعض الشركات المتعدية الجنسيات، حيث اعتبروها عابرة للقوميات، وتتمتع بحرية نقل مواردها وعناصر انتاجها ورأس المال (عبدالحميد، 2006، ص 57) .

خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

لعل التمعن في مفهوم هذه الشركات المتعددة الجنسيات، يوضح انها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها: (شدود، 2002، ص 109)

1) اعتماد هذه الشركات العالمية على التكنولوجيا والقدرة المالية.
2) اعتبرت هذه الشركات العالم بأكمله على أنه وحدة متكاملة.
3) يمثل نشاط هذه الشركات مجموعة من المراكز المتداخلة، والموزعة جغرافيا والمرتبطة باستراتيجيات ومعلومات مشتركة. (ناطورية، 2001، ص 53)
4) التوسع الكبير في انشطتها واسواقها وازدياد دورها في الاقتصاد العالمي.
5) ضخامة حجم ومقدار رأس المال لهذه الشركات.

عمدت قوى العولمة هذه على أضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث بدأت هذه الشركات المتعددة الجنسية تحل محل الدولة، بحيث أصبحت قادرة على الاستغناء عن بعض وظائف الدولة، إذ تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على نظم أمن خاصة وعلى شركات بريد خاصة وتقوم بإصدار النقود من خلال بطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف الحكومات، كما تقوم هذه الشركات بالاستيلاء على المرافق العامة والخدمات العامة (شدود، 2002، ص 123).

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات منشآت كبيرة تعمل في سوق منافسة غير كاملة أو بالأحرى في ظروف احتكار القلة وتتباين الآثار الاقتصادية لهذا النوع من الشركات على الدول المضيفة وتتمثل أهم الفوائد الاقتصادية لهذه الشركات في زيادة الإنتاج أو التوظيف وذلك نظراً لمعرفتها بالفنون الإنتاجية والتسويقية التي تتطلبها خدمة الأسواق الكبيرة (ظاهر، 2000، ص 29). وإذا كانت الدولة تشكل محور الاقتصاد الدولي، فهذه الشركات تشكل محور اقتصاد العولمة، وما يجري هو محاولة تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة خاضعة لنشاطها وسيطرتها، إذ يوجد في العالم حوالي (40) ألف شركة متعددة الجنسيات تبلغ إيراداتها أكثر من نصف الناتج الإجمالي العالمي وقيمة أصولها حوالي (94) تريليون دولار. ولكن الشركات الكبرى المهيمنة تبلغ (500) شركة يتركز منها (472) شركة في دول الشمال، مقابل (28) شركة في الجنوب (خضور، 1998، ص 17) .

وتظهر خطورة هذه المنظمات والمؤسسات في ترسيخ نظام العولمة بالآتي: (زلوم، 1999، ص 347).

1) إنها تترجم رأسمالية ليبرالية من خلال الأسس التي اعتمدتها للنظام النقدي الدولي وللسياسات المالية والاقتصادية والتجارية.
2) أنها سلطة دولية للتشاور والتنسيق بين الثمانية الكبار.
3) إنها سلطة معنوية في المقام الأول تعبر عن سيطرة الشمال على الجنوب والأغنياء على الفقراء.
4) إنها من خلال آلية عملها لا تتوقف عن الدور المعنوي أو الرقابي، بل يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء تنفيذها في سياستها المالية والاقتصادية.
5) إن هذه المؤسسات بالرغم من خطابها الأيديولوجي حول حرية التجارة، فإن سياستها التطبيقية تمثل ممارسة لحماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية وبالذات الشركات المتعددة الجنسيات.

إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية، تجعلها ترتب آثار سياسية وأمنية على الدول: (الاطرش، 1997، ص 107)

1. ممارستها للأدوار المختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.
2. إن هذه الشركات تمثل جزءاً منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.
3. تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.
4. استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة.

بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات والتي تسيطر على اكثر من 60% من الانتاج الدولي (500) شركة تقريباً والتي تطبق السياسة الاحتكارية والمتمثلة في النظام الرأسمالي كون هذه الشركات تعتبر خير متحدث باسمه وإذا تركت حرية الاحتكار لهذه الشركات دون تدخل الدول المضيفة للاستثمارات فإنه سيترتب على ذلك تبعات اقتصادية سلبية وإنعكاسها على مجتمع الدولة المضيفة(عبدالسلام، 2007، ص 93)

لقد أضحت المؤسسات الثلاث، أدوات طبيعية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أصبحت المنظمة الدولية خاضعة للنفوذ الأمريكي ولعل ما حدث في الانهيار الاقتصادي في جنوب شرق آسيا عام 1997 ليس إلا إنموذجاً واضحاً لذلك. فقد أدى شعور الولايات المتحدة الأمريكية بأن النمو والتطور غير المحدود لبلدان جنوب شرق آسيا قد بات يشكل خطراً ومصدراً لتهديد القوة الاقتصادية الأمريكية خاصة والرأسمالية الغربية بصورة عامة، لذا فقد كان المطلوب استراتيجياً تحديد هذه القوة الاقتصادية ووضع حد لها. وكانت عمليات المضاربة على العملات والأسهم كصراع غير مباشر تمت إدارته عبر آليات السوق وراء هذا الانهيار المروع. وكان الحل الوحيد أمام النمور الخمسة، هو قبول القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي وقدرها (42)

مليار دولار وقروض البنك الدولي وفقاً للشروط الأمريكية باعتبار الولايات المتحدة هي الممول الأساس (الحديثي، 2000 ص 80).

الا ان هذه المضاربة على العملات والاسهم كان لها الاثر السلبي على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الامريكي بشكل خاص، وخير مثال على ذلك الازمة المالية العالمية الحالية والتي نتجت عن ما قامت به مؤسسات الاقراض في الولايات المتحدة على تمويل أصول وعقارات وممتلكات وبضائع لأناس غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وتم تحويل تلك القروض إلى أصول أي أنها حولتها إلى منتوج جديد يمكن بيعه وشراؤه في البورصة، ولكون الأرباح الموعودة من هذه العملية كانت مرتفعة، فقد أقدمت صناديق الاستثمار على شراء هذه الأصول في البورصة، ومع بدء هذه الأصول في فقدان قيمتها، أرادت صناديق الاستثمار التخلص منها ببيعها، الا ان المشكلة التي واجهتها هذه الصناديق هي عدم وجود مشترين باستثناء راغبين في الشراء بأسعار متدنية، ولتجنب مشاكل انعدام السيولة، قامت صناديق الاستثمار هذه ببيع أصول أخرى تملكها في البورصة ولا علاقة لها بهذه القروض، وبفعل ذلك، ولاسيما التسرع، هبطت قيمة هذه الأصول، وزيادة على ذلك، فإن البنوك التي اشترت منها هذه الصناديق تلك الأصول، خسرت الكثير من الأموال، مما اضطرها الى الاقتراض من بنوك أخرى، وتزايد عدد البنوك التي تعاني من مشاكل سيولة حتى لو كان وضعها جيدا وغير مشمولة بالأزمة، ومن اجل المحافظة على توازن هذه البنوك عملت البنوك المركزية الأمريكي والأوروبية على اقراضها، وقام العاملون في البورصة ببيع هذه الأصول لحاجتهم الى السيولة النقدية أو بسبب ما نتج عن انخفاض أصول البورصة والأسهم مما أدى الى مزيد من الهبوط في قيمة تلك الأصول(العربية،2008،1000) وقد أدت الازمة المالية الى تراجع كبير ملحوظ على مؤشرات المعاملات فى البورصات العربية، كما تأثرت البنوك والمصارف المركزية العربية في الارباك الذي حصل في سوق النقد والمال الناتج عن ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط،

ولقيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التى تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود المبرمة بينهما، ترتب على ذلك حدوث الانكاماش في مجال الاعمال وتفاقم الأزمة، وازدياد المخاطر المالية التى تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية، وإن ضخامة الخسارة التى مُنى بها المستثمرون العرب، وكذلك البنوك والمصارف العربية فى أسواق النقد والمال فى أمريكا و أوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية، وارتباط كثير من المعاملات فى أسواق النقد والمال فى كل الدول العربية بالدولار، وهذه الاسباب اضطرت كبار المستثمرين الاجانب الى سحب أموالهم وتجميد معاملاتهم فى أسواق النقد والمال العربية، بالإضافة الى تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، وهذا له تأثير كبير على الدول النفطية العربية (http: /www.ameeinfo.com/Arabic/1583/).

حققت الاستثمارات الاجنبية في تونس خسائر مادية وخسائر في فرص العمل (بطالة) حيث بلغت نسبة العمالة الصناعية المهددة بالبطالة 6% حوالي 130 الف فرصة عمل وهذه نسبة كبيرة بالنسبة الى بلد صغير مثل تونس، ومسألة الربح مرتبطة بما يسمى بالمفعول التشجيعي اي احتمال ان ترد على المستثمرين الاجانب اشارة توحي اليهم بالاقبال على الاستثمار بصورة اكثف الا انه لا يوجد ما يكفي من العناصر المشجعة لجذب الاستثمار الاجنبي وبالتالي يبقى عنصر الربح غير فعال. (الحافظ ، 2000 ، ص 172)

3.3 العولمة وأبعادها المختلفة:

شكلت عولمة الاقتصاد والسياسة ونظم الحكم والاعلام والتكنولوجيا نموذجا فكريا وحيدا تركزت في العقول والضمائر عن طريق الانترنت والفضائيات واقتحمت كل البيوت والاسر ولكون اغلبها يتم بثه في اللغة الانجليزية اصبحت الثقافة السائدة هي الثقافة الغربية بكل ما تحمله من قيم واخلاقيات ، فهي تشكل أيضاً تحديات خطرة تهدد

الوطن العربي والعالم الثالث. إلا أن هذه المخاطر تتفاوت بين المخاطر السياسية والثقافية والاقتصادية، وترتبط المخاطر السياسية بمحاولات الولايات المتحدة أمركة العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته إدارة أحادية بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها، مما يستوجب وضع استراتيجية عربية لمواجهة تحديات العولمة في كافة ابعادها .

1.3.3 الأبعاد السياسية للعولمة:

إن من أبرز الإنعكاسات المتعددة لظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجياً على حد سواء، هو صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، حيث ان أسس التنظيم الدولي تنظر الى جماعة الدول على انها وحدات سياسية، وأدى ذلك الى تراجع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وإن تغلب التفاعلات الدولية على حواجز الحدود الاقليمية، أدى الى ظهور سياسات الترابط، بين الاوضاع الدولية العالمية والاوضاع المحلية الداخلية (منصور، 2007، ص 43) وتعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضِمن المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية، وترتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية، والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.(العتوم، 1999، ص 81.).

والعولمة ما هي الا تياراً يدخلنا الى عالم جديد عالم تتجاوز مساحته الحدود التقليدية للعالم الذي اصبح شديد الاتساع ، حيث بدأت حرب العولمة ، فالجانب السياسي للعولمة قائم على حرية الفكر والعقيدة وحرية التمثيل والانتخاب وحرية اتاحة المعلومات والبيانات وحرية الحياة الخاصة، وعدم المتاجرة بالمبادئ والقيم، والعولمة

السياسية تعني القدرة في صياغة التوجه السياسي للدول والمجتمعات والمحاولة في تغيير الاتجاه السياسي والتأثير فيه لذلك كثير من دول العالم التي لم تصل الى مرحلة القوة اصبحت تستشعر هذه المخاطر لان الدول المتقدمة متفاوته فيما بينها فتقوم بعض الاعتراضات من الدول الاوروبية التي ترى ان العولمة هي فقط لمصلحة الولايات المتحدة بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية فتستطيع ان تفرض إرادتها وتذلل العقبات التي تعترض نشر نموذجها السياسي والاقتصادي وسيادتها الثقافية(رشوان ، 2006 ، ص 27).

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم.(عبيدات، 2000، ص 49) والتشريعات التي تخص أية دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة (العتوم،1999، ص 82).

ان بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، والتي بدأت بالظهور منذ بداية التسعينات اخذت تزحف على القرار السياسي داخل الدولة، محاولة تغييره بما يتناسب مع خدمة مصالحها مما كان له الاثر السلبي على سيادة الدولة، ومن هذه التكتلات الاقتصادية، السوق الاوروبية المشتركة، والشركات المتعددة الجنسيات.(العتوم ،1999، ص 83) حيث اخذت الشركات المتعددة الجنسيات تمارس نفوذا واسعاً في ميادين الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية في الدول الرأسمالية نفسها وامتد نفوذها الى الدول النامية.(شدود، 2002، ص 109) .

أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث امتلكت القدرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. وهناك الشركات العابرة

للحدود التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية.(العتوم ، 1999، ص 84) وتقوم هذه الشركات بالعمل على إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية، وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية، وتوجيه سياساتها من خلال ما تملكه من قدرات مالية وتكنولوجية متطورة، ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات عابرة القارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة الا ان البعض يستثمرها ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها. لقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر منها: (إبراهيم، 190،2000)

1. توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.(عبيدات،2000،49)
2. ان العولمة ستنقل المجتمع البشري من التحرر من قيود الدولة الى سلطة الشركات المتعددة الجنسيات كون هذه الشركات لا تعرف سوى الربح فقط. واية حرية سوف توجدها هذه الشركات حيث انها لا تعرف سوى حريتها وحرية مصلحتها وحرية قراراتها وحرية اموالها وذلك على حساب الامم والشعوب والقيم الانسانية جمعاء. (شدود، 2002،176)
3. إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة. كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية،

وكذلك بمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس "النافاتا" التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة "الاسيان". وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن ينعكس عليها من سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.(ابراهيم، 2000، ص94)

4. على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البرجمات والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية. (ابراهيم، 2000، ص98)
5. إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة.(رشوان،2006،113)
6. إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. ستبقي

بعض مناطق الجنوب رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.(ابراهيم ، 2000 ، ص219)

2.3.3 الأبعاد الاقتصادية للعولمة:

اقتصرت بداية العولمة على المفهوم الاقتصادي قبل ان تكون مفهوماً سياسياً او علمياً او ثقافياً او غير ذلك حيث ان هذه المفاهيم جاءت نتاجاً لمفهوم العولمة الاقتصادية ، وهناك من عرفها بانها " سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الاسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الاصول، وتراجع الانتاج التصنيفي عبر الحدود (الاستثمار الاجنبي المباشر)، وتكامل اسواق رأس المال. والعولمة في جانبها الاقتصادي تشير الى انتشار المبيعات، وعمليات التصنيع على مستوى العالم(هيجوت،1988،21) وبدت عولمة الاقتصاد امتداداً لنظام التحررية الرأسمالية العالمية بهدف تمكين رأس المال القوي من تحقيق اكبر الارباح عندما يتم تحرير التجارة واخضاعها الى التنافس الحر، الذي يقوم على فتح الاسواق امام رأس المال القادر على غزوها، والذي يسمى اقتصاد السوق. (رشوان،2006،29). ومن مظاهر العولمة الاقتصادية بروز القيم الاقتصادية وتحويل العالم الى عالم يهتم بالاقتصاد والمال بعد ان كان عالم يمتلئ بالقيم الانسانية، فالهدف من العولمة الاقتصادية هو سلعنة العالم- تحويل العالم من عالم انساني الى عالم اقتصادي ، مما يؤدي الى إهمال القيم الانسانية، مثل التكافل والتضامن والتسامح لصالح القيم الاقتصادية التي تركز على قيمة الانتاج وقيمة السلعة، وهذا النمط من الحياة سيحول الافراد من اشخاص لهم قيمهم الى مستهلكين يتسابقون على شراء السلع واستخدامها-.(عبيدات، 2000،44)،

والعولمة في حقيقة مظهرها الاساسية تكفل للقوى العظمى الاستثمار بثروات العالم، موارده الاولية، واسواقه على حساب الشعوب الفقيره منه، (حنفي،1999، ص22) وقد وقعت دول العالم الثالث ضحية ازدواجية انفصامية شاذة ما بين رغبة في

تحقيق الانفتاح الاقتصادي وما بين غريزة الديكتاتورية المتسلطة سياسياً واقتصاديا، مما افرز نموذجاً من الفساد السياسي والاقتصادي صنع اقتصاديات هشة سميت باقتصاديات الفقاعة كان انهيار اقتصاد دول النمور الاسيوية، وتراجع معدلات التنمية في دول النفط البترولية، من ابرز معالمه. (رشوان،2006،28). مع نهاية القرن العشرين شهد العالم ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتزايدت الدعوة لهذه العولمة وبدأت ملامحها وخصائصها ترسم هندسة اقتصاد القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من ان العولمة الاقتصادية ولدت منذ بداية التسعينات الا ان جذورها قديمة، والعولمة في بعدها الاقتصادي تتصف بمرحلة متقدمة من مراحل الرأسمالية، كما انها تهدف الى تحقيق وحدة العالم الاقتصادي، باتباع استراتيجية ترتكز على:(الجميلي، 1999،34)

1. خلق الهوية الاقتصادية العالمية واستبدالها بالهوية الاقتصادية الوطنية أو القومية.
2. فتح مجال المنافسة في الاسواق لاصطفاء الانواع الجديدة وتسويقها عالميا بما يتناسب مع مصالح الشركات متعددة الجنسيات والمنظومة الرأسمالية.
3. ان العولمة تقفز فوق مهام الدولة والامة والوطن والمواطنة ، اي انها تعمل على تفكيك النظم الانتاجية ومؤسسات الدولة بعد شل حركتها ووظائفها .
4. احلال الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الكونية محل الدولة ، بعد تمكين هذه الشركات والمؤسسات من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي.
5. تكثيف اختراق اقتصاديات الجنوب أو ضمها الى الاقتصاد العالمي من موقع مختلف لتؤدي وظائف معينة.
6. خلق المجال الاقتصادي العالمي ، وهو وطن من دون حدود ومن دون تراث او ذاكرة، وطن جديد لا ينتمي الى التاريخ والجغرافيا، اي خلق ما يسمى بالاممية الاقتصادية .
7. نقل سلطة القرار الاقتصادي أو التأثير الاقتصادي العالمي من سيطرة الدولة الى السيطرة العالمية بحيث يدار من الخارج.(عبيدات، 2000،48)

8. قد تؤدي العولمة – أو كما توهم - الى الحرية في التجارة وتدفق الاستثمارات ، وزيادة الرفاهية والرخاء، ولكنها كما يبدو للوهلة الاولى تؤدي الى: (عبيدات، 48،2000)

أ- زيادة البطالة.

ب- زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء.

ج- احتكارات الشركات العالمية.

د- ضعف سيطرة الدولة على اقتصادها.

9. حرية حركة رؤوس الاموال الدولية وبهذه الاستراتيجية فإن العولمة تسعى لخلق إطار مؤسسي جديد يستند الى المقومات الاتية.(الجميلي،1999، 35)

أ- توسيع حجم القطاع الخاص على حساب القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي .

ب- إيجاد تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد لدولة الامة.

ج- تفكيك الانظمة الاقتصادية والانتاجية لدولة الامة.

د- إيجاد تكامل ما بين انشطة البنية الاقتصادية الكونية.

ه- إيجاد مؤسسات اقتصادية دولية جديدة تناط بها سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي العالمي.

نص البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي والصادر في 30 أيلول عام 2004، مستنداً الى برنامجه "المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع" على ضرورة إدخال العراق إلى اقتصاد السوق بعد تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية ، بما في ذلك الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. واتضحت نوايا الصندوق في رسالة النوايا المؤرخة بتاريخ 24 أيلول من عام 2004 حيث اشارت الفقرة 21 منها الى سن قانون جديد يسمح للاجانب التملك في جميع القطاعات الاقتصادية، كما نصت الفقرة 38 من هذه الاتفاقية على ان الحكومة العراقية المؤقته ستقوم بدراسة وضع مؤسسات القطاع العام لتتمكن من وضع خطط لهيكلة هذه

المؤسسات، واشارت الفقرة 38 من الرسالة الى إنهاء الدعم المالي للمحروقات وانهاء برامج توزيع الغذاء، علماً أن الحكومة العراقية المؤقتة وقعت اتفاقية باريس دون ان تطلع على سياسات وأهداف صندوق النقد الدوليين، وان الخصخصة سوف يكون لها الجزء الاكبر، كما أن نادي باريس وافق على خفض مستحقاته من الدين العام، والبالغة 42 بليون من أصل 125 بليون، بنسبة 80%. بشرط تحقيق العراق للأهداف التي وضعها صندوق النقد الدولي في نهاية
العام 2008(http//www.jubileeiraq.org).

3.3.3 الأبعاد الثقافية للعولمة:

الثقافة هي: "عنوان لحضارة ما، ومحتوى لها بالوقت ذاته ، بل وحركة أنماط وتواجد مادي ومعنوي لها"(النقيب، 2004،ص 175) والثقافة هي كل ما صنعه الانسان كنموذج كامل لسلوكه وقيمه وعاداته ونتاجاته المختلفة من افكار وافعال ، فهي عملية نشاط ابداعي فكري مادي في المجتمع تعتمد على قدرة الانسان على التعلم ونقل المعرفة للاجيال القادمة، والثقافة عامل مؤثر في المجتمع الدولي من خلال ارتباطها بالايدولوجيا وبذلك تتحول الثقافة الى ساحة صراع سياسي واجتماعي ووسيلة تأثير للسيطرة والحكم.(شدود، 2002، ص128)

ان تجليات العولمة الثقافية تتجه نحو صياغة ثقافة عالمية، لها قيمها ولها معاييرها، بغرض ضبط سلوك الدول والشعوب.(ياسين، 1992، ص7) حيث تجاوز مخطط التفتيَت الأبعاد السياسية والجغرافية إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية والروحية في المجتمع العربي كغيرة من المجتمعات. وتأتي العولمة لتحقيق هذه الأهداف، فهي عولمة حضارية وهذه الحضارة بدورها تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة من الأمم على الرغم مما تطلقه العولمة على نفسها من وصف "الإنسانية" و"العالمية".(أمين، 1998، ص34) فالواقع يؤكد بأنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وإنما توجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من

أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة.(الجابري، 1997، ص14) ولما كان المجتمع العربي مختلف بطبيعة موقفه وتكوينه الثقافي والحضاري، بمشكلاته وقضاياه (ابوغزالة،2004، ص 58) فإن النظام الأمريكي يعمل على تدمير البنى الثقافية للبلدان النامية من خلال تدمير بناها المجتمعية وعزل الثقافة عن الواقع وتهميش المثقف والحد من فاعليته في حياة مجتمعه، لذا جاءت العولمة في هذا الاتجاه لتؤكد العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع(حمية، 2003 ، ص100) والعولمة الثقافية أصبحت تحمل في طياتها نوعاً أو آخر من الغزو الثقافي، أي من قهر الثقافة الأخرى لثقافة أضعف منها(الخضيري، د ط، ص127) لأن العولمة الثقافية لا تعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات، بل إنها توصي أيضاً باحتمال نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالمياً (أمين، 1998، ص 116) وطمس الهوية الثقافية لاي مجتمع ، كما انها تهدف الى غرس كافة القيم الرأسمالية الغربية الامريكية، وتحويل هذه المجتمعات لتصبح مجتمعات مطموسة الهوية الثقافية وتابعة لها(الخضيري، د ط، ص 130- 131) ، كما ان هناك من يرى العولمة الثقافية ليست كلها شر وليست كلها خيراً وانما هي عالم جديد بفكر جديد، وطالما ان المجتمعات المستهدفه لديها من الخصوصية الثقافية الراسخة والقيم الاصيلة والنبيلة ما يجعلها تصمد امام القادم الجديد فلا داعي للخوف، وفكرة الثقافة، تعني صياغة مكون ثقافي عالمي وتقديمه كنموذج ثقافي، وتعميم معاييره على العالم اجمع، وهي الوجه الاكمل لظاهرة العولمة بمعناها الكلي، ان العولمة الثقافية اليوم ما هي الا هيمنة الثقافة والقيم الامريكية كتعبير عن وضع القطبية الاحادية الامريكية السائدة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، لقد ترتب على ثورة المعلومات وتقنية الاعلام نشر القيم والمبادئ الأمريكية ومن ثم فرضها كنموذج كوني بوصفها نموذجاً يمثل الكونية بأكملها، لكي يحل محل الحضارات في العالم ويشكل نوعاً جديداً من الايدولوجية، ويعد صالحا لتداوله من كافة شعوب العالم مما اضطر البعض لاستبدال مصطلح عولمة بمصطلح امركة.(حمية،2003، ص 100-102) والخطورة في هذه

الثقافة تكمن في محاولتها لدمج العالم ثقافياً متجاوزة بذلك كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات، عندما تكون اختراقاً وتمييعاً لها، فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة هو الغاء الصراع الايدولوجي والحلول محله والصراع الايدولوجي هو صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتسريع للمستقبل (الجابري،1997، ص 17).

هناك مشترك ثقافي إنساني عالمي بين كل البشر لا يمكن انكاره، الا ان ذلك لا ينفي وجود خصوصية ثقافية لكل مجتمع، يتوجب على أجياله المحافظه عليها والتمسك بها لانها تعبر عن جزء من كيانهم الإنساني ومقوما من مقومات ذاتيتهم (رشوان، 2006، ص98). ولكي تحقق إيديولوجية الاختراق هدفها فإنها تقوم على نشر وتكريس جملة أوهام هي نفسها مكونات الثقافة الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي (حميه، 2003، ص100) وإذا ما أخذنا الإعلام كمكون ثقافي نجده يشكل بوسائله هيمنة أحادية لبلاد واحد من بلدان العالم هو الولايات المتحدة على عالم الثقافة والإعلام (عتريسي، 2002، ص 49)

وعلى الرغم من أن الدول العربية بحاجة الى الاستفادة من ما تحويه العولمة من تقنيات حديثة، الا انه يجب على الدول العربية حماية هويتها وثقافتها من الاختراق ومن ثم الانحلال والتلاشي، فالتعدد الثقافي في الوطن العربي واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها بل لا بد من توظيفها بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة العربية وتوسيع مجالها الحيوي.(شبكشي،2001، ص 116) ومن المهم معرفة ان العزلة والانغلاق على الذات، يجعل الثقافة العربية معزولة ومنقطعة عن عوامل التغير والنمو، وان الانفتاح على الثقافات الاخرى يكسب الثقافة العربية القدرة على العيش واثبات الذات ، ولذلك لا بد من المحافظة على التراث العربي ، والتعرف على مواقع الابداع فيه وعلى ما يحول دون تعزيزه وتقدمه، ان الثقافة والتراث تنمو وتتغير وتتجدد، كما تضعف وتضمر

وتتلاشى، ويجب التحرر من عوامل الجمود، والاحكام القطعية مثل إطلاقا، لا يمكن، ابداً، اعتقد جازماً، وغيرها مثل هذه الالفاظ، واحترام الثقافة العربية ودعمها، وعدم الانبهار بالثقافة الغربية، التي تقدم مغريات عديدة للشباب مثل تقديم حلول سهلة لمشاكلهم وتوفير منافذ لاشباع حاجاتهم (عبيدات،2000،39)

إن الثقافة العربية اليوم هي دليل الأمة نحو إنسانيتها ودليل حضاري نحو التمسك بالحوار على الرغم من عوامل الصراع التي تهدد الأمة بمصيرها الحضاري.

الفصل الرابع

أثر العولمة على سيادة الدولة وعلى إستقلالية صنع القرار في الوطن العربي

اجتاحت ظاهرة العولمة بتيارها السريع، الدول والحكومات والبشر، واصبح هناك من يرفض التعامل معها، كما اصبح هناك من يحذر من خطر تجاهلها باعتبارها واقع حتمي علينا التعامل معه، وإن مسيرة التاريخ الإنساني توضح ان حياة الإنسان قائمة على التوازن، وان هذا التوازن له آليات حاكمة ومتحكمة، ومن خلال معايشة واقع ظاهرة العولمة، والتي أصبحت كغيرها من الظواهر، نتاج حراك متصل ومتواصل يتم من خلاله تشكيل معالم الظاهرة، التي تتحول الى واقع حي وملموس بالتراكم المعرفي والإنمائي الذي تتحدد أبعاده: (الخضيري،2000، ص127)

1. من جذور الماضي السحيق في أعماق التجربة الإنسانية.
2. في أوضاع وظروف الحاضر بمعطياته الظرفية.
3. من تطلعات المستقبل بطموحاته واحتمالاته المرتقبة

اصبح تأثير العولمة أمرا واقعيا لا مفر منه، واجتاح المنطقة العربيـة بأكملهـا ووصل الى كل دولة فيها، واصبح لزاماً على هذه الدول ان تتعامل معـه مـن زوايـا مختلفة، ويحدوها أمران رئيسيان شبه مفروضان عليها، إما النظر الى العولمة بـشكل جدي وذكي من اجل التعامل معها والحد من اخطارها ومن ثم الانتفاع مـن منافعهـا، وإما الابتعاد عنها وهنا يكون الوطن العربي خارج حركة العصر مما يدخله في مغامرة غير معروفة العواقب.(ابو غزالة واخرون، 2004 ، ص75) ولا يمكن تصور إجراء عولمة المنطقة العربية دون ان يكون لها أثار بالغة القوة في الاقتصاد العربـي وفـي مختلف جوانب الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.(أمين، 1998، ص8)

ولإن العولمة اصبحت واقعاً في الوطن العربي، وأن التكتلات الاقتصادية الكبرى، اصبحت من القوة والمكانة التي تسمح لها في الضغط على دول العالم وتدفعها الى الاندماج في تكتلات واسواق إقليمية كبرى من اجل خدمة مصالح هذه التكتلات ، التي لن تسمح للدول الصغيرة منفردة في تحصين نفسها ولجوئها الى مقولات

السيادة واستقلالية القرار، ومن اجل مواكبة عصر العولمة عن طريق تدعيم مسيرة التكامل العربي سعت الدول العربية الى العمل في إدراك وبعد نظر ، وبدأت تهيء نفسها بسرعة نسبية (ابو غزالة واخرون، 2004 ، ص75) وما زالت توازنات القوى في الظاهرة الجديدة تدور وتتشكل ومن ثم تفرض نفسها، وتتحرك اخذة بزمام المبادرة، ولم تأخذ شكلها النهائي بعد، ومع تصاعد حدة الاحداث وتكاثف المتغيرات الدولية، وتنامي تيار العولمة، واكتسابه روافد جديدة تدعمه وتغذيه على المستوى الداخلي والخارجي، نجد ان ظاهرة العولمة اكتسبت قوة هائلة وانتقلت محاور الحركة الى اوضاع توازنية جديدة، بدلاً من اوضاع توازنية معينة. وهناك ثلاثة محاور تعتبر من اهم هذه الإوضاع التوازنية الجديدة هي: محور التعامل القائم على التعرف بالآخرين والتعامل معهم ويتم بالأخذ بمفرده، او العطاء بمفرده، ومحور التبادل وهو تعاظم الإحساس بالتوازنات الحركية، ويعني الانتقال الى الاحساس والاقتناع بالتكامل مع الآخر، ويتم بالاخذ والعطاء معاً، ومحور التفاعل الذي يقوم على توظيف وتشغيل الآليات ، والارتقاء بالاوضاع التوازنية العامة الى مستويات ارقى ، وفتح الباب واسعاً امام الاختراع والابتكار وجهود الابداع، وكل من هذه المحاور يؤسس ويبني للآخر قاعدة ارتكاز وانطلاق من اجل تحقيق تلاشي الحدود الجغرافية بين الشعوب، وإنشاء قوى حركة فاعلة تعمل على القضاء على كل ما هو محلي وابتلاعه في نطاق الحلم العالمي.(الخضيري،2000، ص127-129)

1.4 أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي

لم يعد الفاعلين الجدد (الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها) يكتفون بتوجيهات الدولة كما كان في السابق وانما اصبحوا ينافسون الدولة في تحديد حاضر الاقتصاد العالمي ورسم معالمة المستقبلية، ويتحالفون معها في احسن الاحوال ، وخلقت العولمة المالية لنفسها دولتها الخاصة بها ، حيث ان الدول اصبحت تلعب دوراً ثانوياً ومهمشاً بالنسبة للشركات الكبرى واصبحت هذه الشركات صاحبة القرارات الكبرى في

تخصيص الموارد التقنية والاقتصادية.(عتريسي،2002، ص62) وتبني العولمة نظامها على أنقاض الدولة الوطنية وذلك بإجراء تفتيت للوحدات والتكوينات السياسية للدول وتحويلها الى كينونات ودويلات صغيرة ضعيفة ومهزوزة ومبتلية بالكوارث والصراعات والأزمات، وعلى الرغم من ان هناك من يختلفون مع هذا الرأي الا انهم يعترفون بأن العولمة، وإن لم تؤدي بالضرورة الى تجزئة الدولة الوطنية لصالح جماعات تحت أو فوق وطنية، الا انها وعلى الاقل تؤدي الى تغيير جوهري في مضمون ووظيفة الدولة(رشوان، 2006، ص23)

إذ تعمل على إضعاف سلطة الدولة الوطنية العربية، وتقلل من فاعليتها وتضعف في نفوس ابنائها الانتماء، فالعولمة نظام يقفز على الدولة والوطن، وبذلك تكون سيادة الدولة العربية منقوصة حتى تبقى ضعيفة وتابعة (الرواشده، 2008، ص89) والدول الصناعية الكبرى تسلك طريق التغير لجعل الدول التابعة لها غير منتجة، وانما حارسة لنظام العولمة وتحمي حرية التجارة أمام العولمة التي تهدف الى رفع الحواجز والحدود أمام المؤسسات والشركات والشبكات الدولية لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة ولتحل مكان الدولة في ميادين المال والاقتصاد والسياسة والاعلام (رشوان، 2006، ص23) وهكذا تتمثل العولمة في مجموعة الانشطة التي تديرها إرادات واعية ، والتي تهدف الى تحقيق غايات معينة، وتعتمد على الوسائل والادوات الملائمة وبقدر تباين هذه الوسائل والادوات من حيث طبيعتها تتنوع اثار ظاهرة العولمة والتي تمس كل بعد من ابعادها.

1.1.4 الآثار السياسية للعولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي:

قامت الدولة العربية على اساس القطرية، وثابرت من اجل المحافظة على هذا المفهوم، واتجهت نحو الاعتماد على تقوية الاجراءات الامنية وتضييق هامش الحرية، وركز الفكر العربي على القوة العسكرية، وتجاهل الارتباط بين الديمقراطية وميزان القوى في الشرق الاوسط، وبعض المختصين يرى أن الحياة السياسية في البلدان

العربية اصبحت من اكثر مناطق العالم تتسم بالعنف والعنف المضاد من قبل السلطات والمعارضة معا.(ثابت واخرون،2000، ص70-71)

إن السلطة السياسية في العالم العربي المتلقي لتأثيرات العولمة، بدأت تفقد دورها من أن تكون تلك البؤرة التي تحدد كل شيء ويدور حولها كل شيء (ثابت واخرون، 2002، ص76) واصبحت الدولة العربية مطالبة برفع يدها لصالح الشركات المتعددة الجنسيات من خلال ما يفرضه عليها صندوق النقد والبنك الدوليين من إجراءات ونصائح يقدمها لها وتحمل في باطنها، تخلي الدولة الضعيفة أو العاجزة عن وظائفها الواحدة تلو الاخرى وتسليمها الى الشركات العملاقة، بعكس الدولة في قمة هرم معسكر "الليبرالية الجديدة" التي تبقى حاجة للشركات المتعددة الجنسيات، وإن خضوع الاقتصادات الوطنية والقومية الى هيمنة اقتصاد عالمي تحركه قوى السوق المتقلبة بحسب مصالحه، تقلل من سيادة الدولة وتبدأ في انقاصها الى ان تتلاشى هذه السيادة، وفي اغلب الاحيان تتجاوز الانتهاكات الاقتصادية، اشكال انتهاك السيادة الوطنية الى التلميح بتغيير الحكومات أو التدخل العسكري، أو تغيير الانظمة، وغالباً ما تكون هذه الانتهاكات مغلفة بقوالب شعارات حقوق الانسان والديمقراطية وحرية المرأة والتحديث والاقليات.(حمية،2003 ،ص83-87)

وتتمثل ابرز الآثار السياسية للعولمة فيما يلي:

1- تقهقر السيادة الوطنية للدول العربية:

السيادة ليست ظاهرة أزلية، ولم يكن لها وجود قبل القرن السابع عشر، الى ان جاءت معاهدة وستفاليا عام 1648، وجعلت السيادة ركنا اساسياً من اركان الدولة ، وكانت الدولة تتمتع بحكومة لها الحق الدستوري في احتكار العنف المسلح داخل حدودها، وكان لهذه الحكومة السيطرة الكاملة على منطقتها التي تحكمها، دون الاخذ بعين الاعتبار رأي غيرها من الدول، ومع انتشار العولمة بدأت سيادة الدول العربية تنكمش وتتراجع، على الرغم من بقاء جهاز الحكم فيها وازدياد قوته وهيمنته على الشعب، ومع نشوء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لاختراع الالات التي تقوم

بالاتصالات اللاسلكية الالكترونية، عبر الاقمار الصناعية المستخدمة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على اقتصاد العالم، اخترقت حدود الدول العربية، وفقدت السيادة الوطنية اهميتها(مجيد، 2002، ص 39) والتغير الذي لحق بمفهوم السيادة في الدول العربية تسبب به التوسع وبشكل متزايد في توقيع الاتفاقيات الدولية الشارعه، والنظم الدولية، التي تتضمن قواعد وأحكام ملزمة للدول. ويمكن ان نعزو سبب التوسع في هذه الاتفاقيات الى:

ازدياد التوجه الى احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية، وإيجاد الضمانات الدولية ، التي تكفل عدم انتهاك هذه الحقوق من قبل الحكومات الوطنية، الاتجاهات الحديثة التي تجيز للشخص الدولي المتضرر من تحريك دعوى المسؤولية حال وقوع الضرر، نظرية الاعتماد الجماعي الدولي المتبادل والتي تطالب بتحقيق نوع من الموائمة بين الصالح العام وبين مقتضيات السيادة الوطنية للدول، التوجه نحو إقامة كيانات دولية، ظهور مشكلات دولية تستلزم تكاثف الجهود الدولية وتضافر الارادات السياسية للدول من اجل الوصول الى حلول ناجحة وفعالة مثل مشكلات التلوث والبيئة والطاقة والتصحر والمياه والفقر والبطالة والامراض والمخدرات والجريمة المنظمة (رشوان،2006 ، ص63)

2- تراجع قوة الدولة القومية العربية وتضاؤل دورها:

إن التطورات التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين ، ساعدت العولمة على ضرب الدولة واجبارها على التنحي عن عرشها الذي تربعت عليه طويلا ، ولم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، وانما بدأت تبتعد شيئاً فشيئاً كي تفسح المجال امام لاعبين جدد تعاظمت ادوارهم الى الحد الذي بات يطغى أحياناً كثيرة على دور الدولة القومية، ومن هؤلاء اللاعبين (الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية) (رشوان،2006، ص65) سجلت نهاية القرن العشرين تراجعاً هاماً في دور الدولة على اكثر من صعيد، بعدما تعرضت لاهتزاز العقد الاساسي المؤسس لمفهوم الدولة ، والذي قام على

تنازل الافراد عن حريتهم وسيادتهم لمصلحة الدولة مقابل ان توفر لهم الدولة الحماية والامن، الا ان التهديد الذي تتعرض له الدولة العربية تجاوز مفهوم الامن القومي التقليدي، بابعاده العسكرية والامنية الى مفهومه الشامل الاقتصادي والاجتاعي والثقافي، عندما ابتعدت الدولة العربية عن فكرة الامن الداخلي المتمثلة في الضمان الاجتماعي والامن الاقتصادي ، كما تتعرض شخصية الدولة الى الاهتزاز على الصعيد الخارجي، بعد ان اصبح ينافسها لاعبين جدد يزدادون عدداً وقوة على المسرح الدولي مثل جماعات الضغط والشركات المتعددة الجنسيات ووسائل الاعلام والمنظمات الغير حكومية (عتريسي، 2002، ص59-60) ومن اهم الاسباب التي ساعدت على إضعاف دور الدولة القومية وتراجع دورها: (رشوان،2006 ، ص66-70)

أ) التشكيك في مدى صلاحية الايدولوجية الماركسية كركيزة للنظام الاجتماعي، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية وتفكك امبراطوريته، مما تسبب في تهاوي الأنظمة السلطوية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها.

ب) اتجاه الدول العربية نحو التحول الديمقراطي والاخذ بالتعددية السياسية، واصبح من المتاح لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد في رسم السياسات الاجتماعية وبشكل متزايد الى ان تطورت الى ما سمي بالمجتمع المدني العالمي، والذي تتسم منظماته بعدة سمات اهمها، ان شؤونها التي تعنى بها، ووسائل الاتصال التي تستعملها في إدارة انشطتها، وبنيانها التنظيمي وكيانها العضوي، تكون عبرالقومية، بالاضافة الى ان نشاطها يقوم بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة أو فئات معينة.وأن هذه المنظمات تستعمل وسيلة ضغط للتأثير على صانعي السياسات العامة في الدول الاخرى، بما يتناسب مع مصالح الدول الكبرى وقوى العولمة.

ج) اتجاه الدول العربية نحو التحول الى الحرية الاقتصادية والاخذ بنظام اقتصاد السوق، ويهدف هذا التحول الى اضعاف دور الدولة في مجال التشريع الاقتصادي المالي والتجاري والنقدي، من اجل إضعاف قدرة الدولة من ادارة الاقتصاديات الوطنية، وإضعاف سلطة وسيطرة الحكومة على الافراد، فتح المجال أمام رأس

المال الخاص المحلي والاجنبي للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية وجعل هذه الدول تحت رحمة الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات.

3- بروز مفهوم الحكم كبديل للحكومة

يطرح برتراند بادي (Bertrand Badie) ثلاثة أنماط تتراجع فيها الدولة عن سيادتها في ظل العولمة وهي الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، ووظائف تجديد المؤسسات وابتكارها، والوظيفة الدبلوماسية. حيث ان تخلي الدولة عن سيادتها الدبلوماسية يكون هو الثمن الواجب عليها دفعه من اجل الانتفاع بالمساهمات المادية من جانب اندماج دولي لا تستطيع التأثر فيه الا بصفة صورية ، كما تعمل الدول المهيمنة على حث الدول الخاضعة الى تنظيم بيئتها الاجتماعية والاقتصادية بما يتناسب مع قواعد السوق والقواعد الليبرالية. وهذا النهج يتمخض عن نمط مزدوج التبعية حيث انه يلقي جوهر عبء اصلاح الاقتصاد العالمي على كاهل الجنوب، ويقود دول الشمال الى التدخل المتزايد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول التابعة من خلال التأثير في خيارات الجنوب القومية. (عتريسي،2002 ، ص61-62) إن تضاؤل وتراجع دور الدولة هيأ الى توزيع مهام الحكم التي كانت حكراً على الحكومات وحدها على العديد من الجهات أو على مستويات أعلى من الدولة او ادنى منها،

ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي: (رشوان،2006 ، ص73-75)

1- توسع دور المنظمات الدولية أو الاقليمية أو المتخصصة الى ان اصبح العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق قومية لها كيان عضوي وتتمتع بدرجة عالية من الذاتية والاستقلال، واضحى لها تمثيل دبلوماسي خاص بها، ورؤوس اموال عالمية المصدر لتمويل برامجها، مثل (منظمات بريتن وودز البنك الدولي للانشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الامم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الاوروبي الذي يتضح دوره السياسي من خلال مبعوثوه الدبلوماسيين في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية، كالصراع العربي الاسرائيلي.

2- التوجه الى إنشاء العديد من النظم الدولية في مجال العلاقات الدولية، والتي اتسعت لتشمل عدة قطاعات، فمنها ما يختص بالبيئة ومنها ما يختص بالشؤون الأمنية، ومنها ما يختص بتنظيم الاتصالات، ومن ابرزها الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية التي هيأت الى قيام منظمة التجارة العالمية.

3- تعاظم دور الكيانات المحلية أو البلدية، على نحو يتجاوز الدور الذي تمارسة الحكومات المركزية ذاتها.

4- تعاظم دور الهيئات متعددة القومية، حيث ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أخذا يتدخلا في السياسات والبرامج الاقتصادية وتوجيه هذه السياسات في العديد من الدول، من خلال برامج التكيف الهيكلي التي تفرض على الدول الاخذه بسياسات معينة،حتى وصل الامر الى ارسال مراقبين للتأكد من تطبيق الحكومات تعليمات البنك والصندوق الدوليين، وهذا ما يمكن إعتباره شكلا من اشكال الوصاية الدولية الجديدة.

4- الدور السياسي للشركات الاجنبية

ركز بيتر ويليتس (Peter Willetts) على الدور الذي تلعبه الشركات العملاقة في تقليص السيادة الوطنية، لبلدان العالم الثالث والتأثير على سيادة الدولة بالطرق الاتية: (مجيد، 2002، ص41-42)

أ) قيام الشركة باستخدام حكومتها، في الوطن الأم للشركة، للتأثير على الحكومة الأجنبية التابعة، بصورة مباشرة، واستخدام سفارة الدولة التي تحمي الشركة في البلد التابع، بصورة مباشرة.

ب) التأثير على الوزارات والمؤسسات الحكومية في البلد التابع بصورة مباشرة، باساليب دفع الرشوات للوزراء وكبار الموظفين المتنفذين، أو التهديد بنقل الشركة الى بلد آخر.

وقد أدى ذلك الى تقلص صفتان مهمتان للسيادة الوطنية بصورة جذرية، هما: فقدان الدولة سيطرتها على عملتها النقدية، وفقدان الدولة سيطرتها على تجارتها الخارجية، مما ترتب عليه ان تفقد الدولة قابليتها على السيطرة على التصرفات المالية ضمن

حدودها، بدأ عصر ما بعد السياسة الدولية والذي يوجب على ممثلي الدولة الوطنية اقتسام المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والحركات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود. (عتريسي،2002 ،63) لقد تضخمت الشركات المتعددة الجنسيات من حيث العاملين بها، ورؤوس اموالها أو حجم عملياتها، الذي زاد على سبعة تريليون دولار امريكي، كما اصبح لمجموعة الثمانية الكبار الدور المتحكم في توجيه دفة الشؤون الدولية، وفقا لما يتناسب مع مصالحها. وان غياب عنصر التوازن الاستراتيجي للنسق العالمي في الوضع الراهن، أدى الى انحراف القوى الكبرى – وخصوصاً الولايات المتحدة- عن مصداقية الشرعية الدولية وجعلها تفقد مصداقيتها بصفتها زعيمة المعسكر الحر على المستوى العالمي، بعد ان تشدقت بالدفاع عن اليمقراطية وحقوق الانسان لعقود طوال. (رشوان،2006، ص76)

ملامح العولمة والهيمنة عربياً

من خلال دراسة ابعاد العولمة والتركيز على الابعاد السياسية يمكن الاشارة الى ما يلي: .(حسن،2000 ، ص78-85)

أ) هيمنة الدور الامريكي على النظام العربي، وبرزت هذه الهيمنة من خلال مراحل حرب الخليج الاولى والثانية واحتلال العراق عام 2003، وكان ذلك واضحا اذ انها القوة الوحيدة القادرة والراغبة في نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة.

ب) تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وعلى الرغم من تناقض التراجع هذا مع العولمة، الا ان مصلحة الدول الغربية تقتضي دعم أنظمة الدول العربية ذات الطابع التسلطي، من اجل خدمة مصالحها التي يكون لها الافضلية على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان

ج) الاستمرار في تسليح دول الخليج، بعد تدمير القوة العسكرية العراقية وترك العرب عرضة للتهديد الخارجي بعد ان أخل بمنظومة التوازن الإقليمي في المنطقة العربية لصالح ثلاث قوى من خارج النظام الاقليمي العربي اسرائيل وتركيا وإيران، بالإضافة الى ترك النزاعات الحدودية دون تسوية، وانتشار الحركات الاسلامية

والسياسية، المتزايدة.، واستمرار العنف في مقاومة وضرب المصالح الامريكية والانظمة التي تقف معها داخل الوطن العربي.

د) تعاظم دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي، والتي تعمل جاهدة على تعظيم مصالحها في المنطقة، وتبحث عن حلفاء عرب، وان تأسيس مفهوم (السلام الامريكي) في المنطقة العربية، هو بمثابة امتداداً للنظام الأحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية.

هـ) تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره وخصوصاً مع ازدياد التغيرات والتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي التي أدت الى ازدياد حدة أزمات النظام العربي وانطوت على مخاطر جمة بالنسبة لتماسك واستمرار النظام العربي

2.1.4 الآثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي

تعد العولمة الاقتصادية هي الاكثر فعالية وتأثيراً في مسيرة العولمة بغية الوصول الى عولمة السياسة والثقافة، والبعد الاقتصادي هو الاكثر تحققاً على ارض الواقع من الابعاد الاخرى، وتتضح اثار البعد الاقتصادي للعولمة فيما يلي:(رشوان،2006، 82)

1- انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني الى العالمي، عندما تراجعت قدرة الحكومات على توجيه الانشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها.
2- تعاظم سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية (كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) في مجال فرض النظم الأقتصادية الدولية.
3- تنامي الاتجاه نحو تقسيم العمل ، لزيادة كفاءة إدارة المورد على المستوى العالمي.

أدت العولمة دوراً مزدوجاً في القيام بوظيفتها، وعملت على تحويل نمط الانتاج الرأسمالي وتوطينه في المكان المناسب والملائم خارج مجتمعات المركز الاصلي، بدلاً من دائرة التبادل والتجارة والتوزيع والتداول ، وسارعت في تغيير معايير الانتاج عالمياً وفي العلاقات الدولية، بسب ما احدثته من تقدماً تقنياً كبيراً وتطوير المعلوماتية.

والدور الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات من وضع القواعد التنظيمية وفق ما يناسب اسواقها لزيادة ارباحها، امتد ليصل الى الوطن العربي ويؤثر فيه، ولان البلاد العربية كغيرها من دول العالم لا تستطيع ان تعيش معزولة عنه فهي تصدر ما لديها من موارد طبيعية وتستورد ما تحتاجه، وبسبب تدني المستوى التقني للانتاج، وفوضى التخطيط والتنظيم في الدول العربية، بالاضافة الى طغيان الأزمات السياسية والاستراتيجية والأمنية عليها، ولما لها من خصوصية تتجلى في موقعها ومواردها الطبيعية، مما جعلها تستجيب الى العولمة، وتندمج مع ما يجري في العالم بغية حل مشاكلها ومن ثم استقرارها(ابو غزالة،2004، ص76-77) الا ان برنامج القوى المسيطرة اليوم يهدف الى اعادة دول الاطراف الى موقع منتجي الخام وتقليص فرصها، وتسريع عملية ونهب ثروات الارض من خلال ما يقوم به من " تفكيك انظمة الضمان الاجتماعي وحماية الاجور وتدمير مكتسبات العاملين وإعادة الاجور الزهيده"، ولهذا فإن من المرجح ان تتحول الامور الاقتصادية والاجتماعية الى الاسوأ في دول الاطراف خاصة، مع ما تتحرك به عربة العولمة من سرعة.(حمية،2003 ، ص65) ويمكن للعولمة أن تؤثر في آلية وإدارة الانتاج في الاقتصاديات العربية، وهذا ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية، عندما احدثت شبكة متناسقة وموزعة في بلدان ومصانع عدة ليقوم كل منها بانتاج جزء من السلعة. مما انعكس على الدول العربية التي تسعى من اجل تطوير مقوماتها الاقتصادية، وذلك بتحفيز القطاع الخاص وتعديل القوانين اللازمة لخدمة آلية السوق، وتحديث نظم المعلومات والاتصالات، واجراء إصلاحات إقتصادية فعلية، والاستفادة من التطورات التقنية الجديدة، ونتج عن ذلك ان قلت فرص العمل وازدادت البطالة وعمَ الفقر.وقد سمحت التكتلات الاقتصادية الكبرى للدول النامية ومنها الدول العربية بإقامة أسواق إقليمية مفتوحة بعضها على بعض من اجل تعويض جزءاً عن فقدان المزايا التنافسية المحدودة عالمياً، مما دفع الدول العربية إلى التفكير في إنشاء منطقة تجارية حرة تسمح بالتكامل الاقليمي ولو على سبيل التمهيد.(ابو غزالة،2004، ص77-78)

3.1.4 الآثار الثقافية للعولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي

لكل مجتمع ثقافة معينة، لا يقوم المجتمع الا بها، ولكل دولة مجتمع لا تقوم الدولة الا بهذا المجتمع، ومن هنا كان إرتباط الثقافة بالدولة وبسيادتها.(عتريسي، 2002، ص49) وإن السعي الى التأثير والتغيير في سلوك الافراد يتطلب التأثير في عقولهم وإراداتهم، ولذلك حرص من يدافعون عن العولمة ويدعون اليها، على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم، او لنسق قيمي معين، وبثها على المستوى العالمي، من اجل تمكين العولمة، وتهيئة المجتمعات المختلفة لتقبل العولمة والتعايش معها، كواقع حتمي.(رشوان، 2006، ص96) وقد ادعى المفكرون والمروجون لفكرة العولمة نهاية عصر الايدولوجيا بينما هم يكرسون الايدولوجيا الامريكية التي تقوم على ثقافة العولمة وتهدد ثقافات الشعوب الاخرى، لانها بمثابة حصن منيع ومقاوم للاستبداد والاستغلال والهيمنة.(حمية، 2003، ص99)

وقد تمثلت العولمة الثقافية في المظاهر التالية: (رشوان،2006، ص96)

1- التوجه بقوة نحو النزعة المادية دون اهتمام يذكر بالنزعة الروحية، ومن هنا كان لا بد أن تتوجه آليات العولمة الثقافية (القنوات الفضائية والسينما) الى ما يمكن ان يطلق عليه التسطيح الثقافي والمقصود به التركيز على كل ما يخلو من مضمون قيمي أو معنوي، والنظر الى الشارع العربي يوضح إنعكاس أثر هذه الثقافات على المواطن العربي ومدى تأثره بها.

2- تهميش الثقافات العربية ومحاولة طمسها بفكرة الثقافة العالمية، من اجل قتل الشعور بالانتماء والولاء لنسق قيمي معين، لترسم حدود التميز الثقافي بين الاخر والاخر.

3- تغليب سيادة القيم الغربية والامريكية، على الثقافة العربية وقيمها واكثر ما تهدف اليه العولمة هو هيمنة الثقافة الغربية، والثقافة الامريكية.

ولان العولمة تحمل في داخلها، اختراق الحدود القومية للدول وانحسار كبير في سيادتها، من أجل سيطرة وهيمنة القيم الامريكية، التي تعمل على نشر ثقافة التسلية

الوقتية وملذات الجنس واثارة الغرائز والكسب السريع.(حمية،2003، ص103) وتعمل العولمة الثقافية على، سحق الهوية والشخصية العربية المحلية، وإعادة صهرها في إطار هوية وشخصية عالمية، وفقدان الفرد مرجعيته وتخليه عن إنتمائه وولائه، والانتقال به من الخصوصية الى العمومية. كما أن العولمة تعمل على الغاء الثقافة والحضارة العربية الوطنية، وغرس حالة اغتراب بين الإنسان والفرد، وتاريخه الوطني، وخلق ثقافة عالمية بشكل جديد يختلف عن الثقافات الخاصة بكل مجتمع. (الخضيري،2000، ص131) يصر مروجي العولمة الثقافية، على مقارعة الثقافات الاخرى في هذا العالم، وهذا ما تحاول عولمة الإعلام والفن والسياسة والاقتصاد أن تفرضه، وهذا ما يتناسب مع منظمة التجارة العالمية. والثقافة لدى الدول المروجه للعولة هي الافكار والتنفيذ المادي والمعنوي والإصرار لبناء العالم الرأسمالي الجديد بكافة مفاهيم السوق.(النقيب، 2004، ص176)

إن سبب الهيمنه في نشر العولمة الثقافية يعود للعوامل التالية: (رشوان،2006، ص99-100)

1. السيطرة التامة على تكنولوجيا الاعلام والاتصال ونقل المعلومات من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.
2. السيطرة والهيمنة على انتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية، وعمليات تدفق المعلومات والافكار من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.
3. الهيمنة على عمليات التسويق العالمي، والقدرات على تشكيل الاذواق ورغبات المستهلكين في الدول العربية من قبل شركات الإعلان الامريكية.
4. ان الولايات المتحدة مكونة من خليط ثقافي بسبب الجماعات العرقية المتباينة ثقافياً ودينياً، كونها بلد المهاجرين، بعكس واقع الحال في الدول العربية.
5. ساعدت قوة الاقتصاد الامريكي في تقوية ميدان الانتاج الثقافي الغربي وتغليبه على الثقافات العربية وغيرها.

6. حققت المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الامريكية شهرة ومكانة مرموقة، في مجالات الابداع والتطوير العلمي والتكنولوجي.
7. ساعد الانتشار العالمي للغة الانجليزية واللهجة الامريكية مما هيأ المجال أمام الثقافة الامريكية للذيوع والانتشارعلى حساب الثقافة واللغة العربية.

2.4 أثر العولمة على إستقلالية صنع القرار في الوطن العربي

على الرغم من ان اتساع ونمو حجم السوق قد ساعد في احدى مراحل الدولة ونشأتها، الا انه حتم في فترة لاحقة على تضاؤل قوة الدولة في العقود الاخيرة، وهذا ما يمكن ملاحظته عند التمعن في الوهن والضعف الذي يلحق بقوة رأس النظام، نتيجة لوجود قوى اخرى اصبحت اكبر قوة منه. وتحل اليوم الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة في بعض أدوارها، مثلما حلت الاخيرة محل الاقطاعية منذ عدة قرون، وفي كلتا الحالتين السبب واحد، التطور التقاني وزيادة الانتاج، وما يترتب عليه من حاجة إلى أسواق أوسع (أمين،1998، ص155) وتستعين الشركات المتعددة الجنسيات، بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومختلف وسائل التأثير في الرأي العام، لتقوم بإحداث التغيرات والتعديلات، التي تتناسب مع سياستها وفرضها على دول الوطن العربي التي بدأت مهمتها تنحصر في التسيير الاداري اليومي لهذه السياسات المفروضة(قطاطشه، 2001، ص55) وتأتي العولمة لتشكل عوامل ضغط على الدولة لتناطح السيادة الوستفالية للحكومات، واقسى ما في فكرة العولمة هو سيادة العالم الكل على الدولة الجزء، فقد اصبحت الدولة لا تحكم ولا تصدر قراراتها الذاتية بما يخدم مصلحتها القومية، وإنما وفق المدخلات ومخرجاتها حسب المعطيات الدولية، كعوامل الهجرة والتكنولوجيا والتهديد المسلح والضغوط الدبلوماسية، وكل هذه مجتمعة او منفردة تحد من قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها وفق مصالحها الخاصة، ولهذا اصبحت العولمة تشكل عوامل ضاغطة على صنع الدولة العربية لقراراتها، واصبحت هذه القرارات هي توليف لافضل ما يمكن من

المصالح الداخلية والمصالح الخارجية، والمقصود بالخارجية الشركات او البنوك او دول اخرى(شبكشي، 2001، ص83)

وعملت العولمة على تضييق ما كانت تتمتع به الدول العربية، من قدرة على المناورة في علاقاتها الدولية، وخصوصاً الدول المعنية في الصراع العربي الاسرائيلي، وبسبب فقدان الدول العربية الرئيسية حليفها الاستراتيجي، اصبحت منطقة الشرق الاوسط وخصوصاً المنطقة العربية منها تحت الهيمنة الامريكية، مما جعل استقلالية الدول العربية تكاد تكون معدومة في ظل هيمنة القطب الواحد، لمرحلة انتقالية قد تطول لحين ظهور قطب اخر(أمين،1998، ص156) وحاجة الدول العربية الى خطط تنموية طموحة تهدف الى تضييق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة، لمواكبة التغيرات العالمية والدولية في مختلف مناحي الحياه من علوم وتكنولوجيا واقتصاد وغير ذلك، جعلتها تهتم بتنمية القوى العاملة والتخطيط لتنمية بشرية شاملة وفاعلة، من أجل العمل على خلق قاعدة متينة، الا ان تبني الدول العربية لمفاهيم قاصرة وأنماط وسياسات تنموية غير ملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العربي، وبسبب التباينات الحادة في الوسائل والآليات والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية عموماً، ما بين الدول العربية والدول الصناعية الكبرى.(أحمد، 2001، ص5) أدى الى التخلف وسيؤدي الى زيادة استفحاله، وبطئ النمو في الدول العربية، ويجعل منها أسواقا استهلاكية لتصريف منتجات الدول الصناعية الكبرى دون قيودا وحدود، وبذلك ستؤدي العولمة الى مزيد من التبعية.(الرواشده، 2008، ص112)

تستطيع العولمة لما لها من بعد اتصال، التأثير على القرارات داخل الدول والتي لا يمكن لها ان تمنع دخول وفود الجماعات الضاغطة الى اراضيها، كما لا يمكنها منع إذاعة بيان هذه الجماعة او تلك عبر المحطات الفضائية وشبكات الانترنت وغيرها من وسائل الاتصالات، ولا تستطيع الدولة تجاهلها، وفي ظل العولمة لم تعد صناعة القرارات الحاكمة لحركة المجتمع في الدول العربية حكراً على صناعه فقط، بل صار لها شركاء اقوياء في الخارج لا يمكن تجاهلهم.(شبكشي، 2001، ص84)

أخضعت الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا بقية دول العالم ومنها الدول العربية، وأصبحت الخطط التنموية العربية تسير بما يتماشى مع المصلحة الامريكية. حيث تم ربط القرار الاقتصادي دائماً بالقرار السياسي.. وهذا ما يفسر تعثر العديد من الخطط التي تبنتها عدد من الدول العربية في مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، والتي لم توفق في اتخاذ أي موقف قومي واضح تجاه الأزمات التي واجهتها، وذلك لأن قرارها السياسي لم يكن بيدها كتابع لقرارها الاقتصادي. والدول العربية هي الأكثر تعرضاً لتداعيات وتأثيرات العولمة وحركة الهيمنة الأمريكية الغربية على مختلف نواحي الحياة لا سيما التكنولوجية والمعلوماتية والاقتصادية.(المطوع،1991،59)

أدت الهيمنة العالمية على الاقتصاد والثقافة والمجتمعات الى إيجاد ظاهرة العولمة، ويتم تطويرها من اجل إستغلال دول العالم الثالث ، لتبقى الدول الكبرى مسيطرة على خيرات الدول فيه. ولكل زمان صيغة للسيطرة والاستغلال والهيمنة. وخير مثال التبعية التكنولوجية إذ أن الدول الكبرى تلزمك بشراء التكنولوجيا وشراء كل مستلزمات التكنولوجيا لاحقاً. ولمواجهة ذلك عقد علماء ومفكروا الدول النامية اللقاءات والمؤتمرات لوضع الصيغة المناسبة التي سوف يقابلون بها العولمة والهيمنة، وسبق لهم أن رفضوا الخصخصة والتبعية.(أحمد، 2001،5) وتعني الخصخصة رفع الدولة يدها عن البعض من مؤسساتها الصناعية والتجارية والخدماتية وغيرها، وبيع هذه المؤسسات الى القطاع الخاص، مما يترتب على ذلك انتشار البطالة وزيادة الفروق الاجتماعية داخل الدولة، ويتحول هدف المؤسسات المخصخصة الى الربحية المحضة. (عتريسي،2002، ص84)

تتحكم البنوك والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية لاوروبا والولايـات المتحدة الامريكية في الغالبية العظمى لأهم المنظمات الاقتصادية. والوظيفة الاساسـية للدول الصناعية هي السيطرة بكيفية تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات . وتقـدم المساعدات للمفكرين الرأسماليين في بلدان المركز ، إلى جانب العديد من المثقفين فـي بلدان العالم الثالث الذي باتت مصالحهم الشخصية بديلا لولائهم الوطني او القومي. كما

تقوم وسائل الاتصال الجماهيري ونظام التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية التـي تمولها الدول الصناعية الكبرى بتأسيس النموذج الايديولوجي الذي يـصف الخـضوع بالتحديث، والاستعمار الجديد بالعولمة، والمضاربة المالية بما هي عصر الاعلاميـات. (http//www.f-law.net) ان العولمة عالم بلا دولة وبلا امة وبلا وطن، فهو عـالم المؤسسات والشبكات العالمية، ووطنه الفضاء المعلومـاتي الـذي تـصنعه شـبكات الاتصال، والعولمة نظام يقفز على الدولة والوطن والامة ليعمل علـى اذابـة الدولـة الوطنية، ليصبح دورها متمثلا في دور الحارس لشبكات الهيمنـة العالميـة. (ياسـين واخرون،1998 ، ص303)

1.2.4 الآثار السلبية للعولمة على سيادة الدوله في الوطن العربي

يرفض الكثير من كتاب ومفكري العالم وخصوصاً مفكري العالم الثالث، وكتاب الوطن العربي مفهوم العولمة الذي يعبر من وجهة نظرهم عن ظاهرة تهدف الى " أمركة العالم" وتهميش باقي شعوب دول في العالم، وتنميط العالم وجعله مشوها وممسوخاً ومنسلخاً عن ذاته وعن واقعه، وقد عمد هؤلاء الكتاب والمفكرين الى إظهار اثار العولمة السلبية ومقاومتها.(الخضيري،2000 ، ص129)

ساهمت السياسة الاقتصادية للعولمة الى حد كبير في تقليص مساحة الحرية الاقتصادية والسياسية الوطنيتين، واخذت كل من السياسة الوطنية وأدواتها طريقها نحو التهميش، كما أن تطبيق السياسة الوطنية اصبح مشروطاً بعوامل خارجية وبتنازلات أو بتاوافقات. (كيكسو، 89،2002 ،) وتهمش العولمه من دور الدوله وتضعف من ادوارها الخدماتيه والصحيه والثقافيه كما تعمل على محاولة تغييب ضوابط السلوك وإظهار قوى الاستغلال والجريمه المنظمه وزيادة الفوضى .

وتعمل العولمه على القضاء على كل ما هو وطني:

1- محو الهويه والشخصيه العربية المحليه واستبدالها في هويه عالميه.
2- الغاء الثقافة والحضارة العربية والوطنية وذلك بسلخ الفرد عن حضارته وتاريخه الوطني . (رشوان،2006، ص47-50)
3- تؤدي العولمة الى قلب علاقة الاستخدام رأسا على عقب وذلك باستبدال البعض من العمال والتركيز على من هم من الفئه الثانيه مثل العمال غير المهره وأنصاف المهره ويطلق عليهم عمال من الفئة الثانية، وعمل صفقه اجتماعيه بين العمال وأرباب العمل، تقضي بتمكين العمال من زياده مطرده في الاجور والمكاسب مقابل السلم العمالي. ويترتب على ذلك ان يصبح العمال ملزمين بزيادة مساهمتهم في التحسينات التي تتم على شروط العمل، وزيادة التقلبات والمخاطر لهم، والحد من قدرتهم على المساومه عند الاستخدام والتشغيل.
4- أدت العولمة الى زيادة الصعوبة على الحكومات العربية في توفير الضمان الاجتماعي الذي هو من احد وظائف الحكومه(لتشزوبولي ،2004،390-392)
5- القضاء على المصالح العربية وابتلاعها وإعادة تشكيلها من جديد وما يترتب عليه من تقليل في الوظائف وفقدان الدوله العربية بعض مواردها المالية.
6- استباحة وإضعاف الخاص العربي عندما لا يقبل التكيف مع تيار العولمة.
7- السيطرة على الاسواق المحلية في دول الوطن العربي والقضاء على كل ما هو محلي يقف في وجه العولمه.
8- فرض الوصاية الاجنبية باعتبار ان مصدر العولمة اجنبي وانه اكثر تقدما وتطورا كما تعمل العولمة على إفساد او إشهار الفساد في النظم العربية من اجل خلق قوى معارضه داخل هذه النظام(الخضيري،2000 ، ص130-133)

2.2.4 الآثار الايجابية للعولمة سيادة الدوله في الوطن العربي

يرفع مؤيدو حركة العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما حلمت به شعوب العالم وسعت من اجل تحقيقه، معتبرين العولمة هي تطوير وامتداد المصالح الدولية، وامتداد حركة أسواق العالم وتوحيدها، ورفع كافة الحواجز الفاصلة بين الأمم امام المصالح المشتركة.(رشوان، 2006،52)

المجال الاقتصادي: أثرت العولمة في الاقتصادات العربية في آلية وإدارة الانتاج وهذا ما قدمته الشركات متعددة الجنسيات في مجال الانتاج السلعي والخدماتي ، فقد انشأت شبكة متناسقة متوزعة الاطراف في بلدان ومصانع عدة كل منها يقوم بانتاج جزء معين من تلك السلعة او الخدمة وانعكس ذلك على الدول العربية التي تعمل على تطوير مقوماتها الاقتصادية: تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه وتطوير نظم المعلومات والاتصالات للاستفادة من التقنية الجديدة ولتجنب العزلة ، وسن القوانين اللازمة لتتناسب مع آلية السوق، كما عملت العولمة على توطين نمط الانتاج الرأسمالي في المكان المناسب، وسرعت في تغيير معايير الانتاج عالمياً وفي العلاقات الدولية نظراً للتطور التقني الكبير.(ابو غزالة واخرون، 2004، ص 76-77) وتعمل العولمة على الانتخاب الانتقائي للمتفوقين، وفتح الاسواق أمامهم ليزيد من كفاءتهم، ويحفز الاخرين على تحقيق مزيداً من التفوق، وان تطوير التكنولوجيا ستقلل من التكلفة ويدفع من عجلة الانتاج ويخفض اسعار المنتجات، وتعمل العولمة على ملاحقة التطورات التكنولوجية والاستفادة منها، وعلى الرغم من ان العولمة مليئة بالتهديدات الا انها مليئة بالفرص ايضاً، وتعمل العولمة من خلال مؤسساتها الاقتصادية الضخمة على إعادة تشكيل العالم انتاجاً وتسويقاً وتمويلا وتنمية بشرية، وانتهاج سياسات تعمل على تعزيز وتنمية ثروة العالم وسبلها، مثل توحيد الاسواق العالمية، والمقاييس النقدية ، والعملات العالمية، والسياسات المالية والنقدية المطبقة في العالم، وسوف تعمل على تطوير الزراعة والصناعة والخدمات الانتاجية، بالاضافة الى التحول من اقتصاد الجزء الخاص الى اقتصاديات العام. (الخضيري، 2000، ص136-137) وقد ضمنت

اتفاقية الجات المطالب والمقاصد للدول الصناعية والنامية، ونفذت على مراحل انتقالية، ما وعدت بتنفيذه مثل تعزيز التنافس بين الشركات الكبرى والدول وتخفيض الضرائب الجمركية، ومكنت من تصميم المنتجات اينما توفرت المعرفة والمهارات عندما وسعت قاعدة التجارة الدولية وشملت الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما عملت على مكافحة اغراق الاسواق، بالاضافة الى فتح الاسواق العالمية امام منتجات الدول العربية، والدول النامية. (رشوان، 2006 ، ص53) ويعمل الاستثمار الاجنبي والتدفقات النقدية الاتية معه، على حل مشكلة البطالة، بتوفير فرص عمل جديدة، كما يعمل على نقل التكنولوجيا وتوفير الخبرات الفنية الماهرة في المجالات الادارية والتسويقية، وتزيد ظاهرة العولمة من التنافس بين الشركات وخاصة في اسعار السلع، وتتيح العولمة من استغلال وتوزيع الموارد الانتاجية لمعظم دول العالم، وان اتباع السياسات التحررية على المستوى الاقتصادي المحلي يؤدي الى ايجاد صناعات محلية تنافسية تستطيع الدخول الى الاسواق العالمية ومن شأنها ان تزيد من النمو الاقتصادي المحلي.(رواشده، 2008، ص107-109)

المجال السياسي: تعمل العولمة على استبدال القضايا السياسية الدولية القائمة، في مجموعة من القضايا السياسية العالمية، والتي ترتبط بفكرة القطبية السائدة الواحدة، أو بفكرة الوحدة العالمية كمصدر ومنبع لتـدفق تيـار العولمـة. (الخـضيري، 2000، ص138)

مجال التفعيل الاداري: عمل هذا المجال على تفعيل تيار العولمة تخطيطاً وتنظيما وتحفيزاً ومتابعة ورقابة ، ليؤكد ان العولمة عمل إداري منظم أدى الى بروز فكر إداري متعولم يدير المشاريع بما يتفق مع احتياجات العولمة، وأدى الى وجود أنماط ادارية مبتكرة من اهمها: الإدارة الابتكارية ، الادارة التفعيلية، الإدارة بالتجوال، الإدارة عن بعد، إدارة المستقبل، إدارة التحديات، الإدارة التفاوضية، الإدارة الجماعية، الإدارة المجتمعية، الإدارة بالمشاركة في الربح، الإدارة مدى الحياة، الإدارة المركزية، إدارة

المزايا التنافسية، إدارة الوقت التفاوضية، الإدارة بالقيادة، الإدارة العقائدية، الإدارة التحفيزية، الإدارة بالتسيير الذاتي.(رشوان،2006، ص 54)

المجال الثقافي: وبكافة أبعاده، وباعتبار ان الثقافة منتج يتم تسويقه على نطاق العالم بأكمله، مما يؤدي الى بروز وعي جديد وإدراك وقناعات ومفاهيم تتفق مع عصر العولمة، والثقافة وبينما هي تعمل على دفع الفعل للتعولم فإنها تعمل على خلق قوة تمتص وتبتلع التناقضات القائمة ، وتثبت ذاتها مع ذات العولمة.(الخضيري، 2000، ص138)

الفصل الخامس

مستقبل سيادة الدول العربيه في ظل العولمة

شهدت الساحة الدولية خلال القرن العشرين تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد شملت هذه التطورات لا سيما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين كافة مكونات المجتمع الدولي كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة في العلاقات بين الدول، وأدت ظاهرة العولمة الى تشابك العلاقات والأوضاع والتطورات الدولية، بحيث اصبحت مؤثرة على بعضها البعض مما لا يسمح للدول بأن تعيش في عزلة أو أن تنأى بنفسها عن التعاون والتنسيق في ما بينها في سبيل رفع التحديات المشتركة الماثلة أمامها .

اصبحت العولمة واقع مفروض على الدول العربية كغيرها من دول العالم وهي ليست قابلة للرفض او القبول وانما يجب التعامل معها كنظام متشابك الابعاد، ولابد من فهمه بجميع جوانبه، وعدم التعامل مع جانب واحد سواء السياسي او الاقتصادي لوحده، وأن العلاقة بين جوانب العولمة هي علاقة ترابط عضوي ولا يمكن السماح لاحد جوانبها التجاوز على الاخر(حوات، 2002، ص220) ودخلت المجموعة الدولية المرحلة الجديدة التي بدأت مع حلول القرن الحادي والعشرين، وهي تحاول استكمال بلورة نظام عالمي جديد أكثر عدلا يتيح للجميع التمتع بثمار العولمة والاستفادة من الثورة الهائلة التي حدثت على صعيد الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، ومثلت الدول التي تمكنت من الانخراط الفاعل والمؤثر في العولمة، تحديا كبيرا لعدد كبير من الدول خاصة العربية منها على صعيد قدرتها على مجابهة تحديات التنمية وتوفير شروط ديمومة الدولة الناشئة وتعزيز مقومات وجودها، ومع نزوع الدول العربية إلى إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية واتساع دور المجتمع المدني والمنظمات والهيئات غير الدولية

في العلاقات الدولية، لا بد من الاستفادة من طبيعة الدور الذي يمكن للدولة العربية أن تلعبه في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ومدى إمكانية التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية وضرورات التأقلم مع مختلف التأثيرات فوق الوطنية والاستجابة لمتطلباتها، حيث أضحى مفهوم السيادة على أهميته محل نقاش خلال السنوات الأخيرة، وشهد العالم العديد من التحولات والأزمات ارتبطت باختلال موازين القوى بين الدول ومتطلبات الالتزام بقواعد القانون الدولي العام وترتيبات التكامل الإقليمي والدولي وتأثيرات العولمة(http//www.afkaronline.org).

وتعمل العولمة على تذويب الحدود القومية العربية وإنحسار سيادتها من خـلال الاجراءات الاقتصادية المتعددة والشركات الضخمة المتعددة الجنسيات، والعولمة مـن ابرز التحديات التي واجهت الدولة العربية، وهي نقيضاً للدولـة الوطنيـة المـستقلة. وتراجع الدولة امام العولمة يختلف من دولة لاخرى. وتقوم الدولة على تعبئة المجتمـع بكافة طاقاته البشرية والمادية لخدمتها في مجال الحروب، وتعمل الدولة على تجهيـز الجيوش، وهي التي تعبئ الرأي العام بما تريد من افكار ومفاهيم من خـلال اجهـزة التربية والتعليم، وهي الاداة في مواجهة الازمات، وهي التي تقوم بعملية التنمية لتوجيه الموارد بالشكل المناسب لبلوغ اهدافها، والدول العربية مطالبة كغيرها من الدول برفع يدها شيئاً فشيئاً لمصلحة الشركات الكبرى من خلال حزمـة النـصائح التـي يقـدمها صندوق النقد الدولي، وما تخفيه من تخلي الدولة عـن وظائفهـا لـصالح الـشركات الكبرى(حميه،81،2003-83).

واصبح تأثير هذه القيود على سيادة الدولة العربية أكثر وضوحا بفعل المتغيرات الدولية المتسارعة التي أدت إلى تفاقمه على نحو لا يمكن تجاهله، كما أدت الى ظهور تيارات وتوجهات فكرية تدعو إلى تقليص سيادة الدول العربية وتحاول تقييد صلاحياتها في إدارة شؤونها الداخلية بطريقة لا تتعارض مع التزاماتها ومسؤولياتها الدولية، ولا تمس بحقوق ومسؤولية والتزامات المؤسسات الدولية، وبدأت المنظمات غير الحكومية، تحت تأثير بعض الدول المصنعة، ومنظمات الأمم المتحدة، قوى تنافس

الدولة وتلعب دورا ملحوظا في العلاقات الدولية وفي السياسة العالمية في ظل نظام عالمي تمثل قيم الديمقراطية وترشيد الحكم وحقوق الإنسان ركائز أساسية في خطابه الإيديولوجي والإعلامي، وأصبحت هذه المنظمات تخول لنفسها حق التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية تحت ذرائع النهوض بحقوق الإنسان وحماية البيئة وتحقيق السلام والتنمية ومراقبة الانتخابات ومكافحة الجريمة والإرهاب والمخدرات ومساعدة ضحايا الحرب والكوارث وحماية الأقليات، وخير مثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية من احتلال العراق بحجة مكافحة الارهاب وحماية الاقليات الكردية وعدم التزام العراق بالتخاص من أسلحة الدمار الشامل. وساهمت الثورة التكنولوجية في اختراق سيادة الدول، وساعدت في توسيع دور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية، بشكل أوشك على تقويض سلطات بعض الدول النامية لما تمتلكه هذه المؤسسات من قدرات وإمكانيات تأثير هائلة مكنتها في أغلب الأحيان من فرض وجهات نظرها وقواعدها الخاصة في التنمية التي كثيرا ما تتعارض مع مصالح هذه الدول(http//www.afkaronline.org)

وبفعل العولمة أصبح نظام الحكم المعاصر مصاب بالعديد من الفجوات ومظاهر العجز الديموقراطي ويتجسد ذلك في أن الدولة ونظام الحكم العالمي والسوق التجاريـة تعاني من التقصير الشديد في المشاركة الشعبية والدسـتورية والمـسؤولية (بيلـيس وسمث،2004،57) وانتهاك السيادة العربية كثيراً ما يتجاوز اللعبة الاقتصادية الى حـد التلميح بإستبدال الحكومات أو الى تغيير الانظمة بالتدخل العسكري المباشر، كما هـو الحال في الحرب الامريكية البريطانية على العراق، المغلفة بـشعارات الديموقراطيـة وحرية المرأة وحرية الاقليات وحقوق الانسان وفق المعايير الامريكية، وتحت شـعار كاذب: إسقاط الدكتاتورية وتحرير الشعب العراقي، ومحاولة إخفاء الاهداف الحقيقية من هذه الحرب: والمتمثله في إعادة تشكيل المنطقة بما يتلائم مع الاستراتيجية الامريكيـة، والسيطرة على نفط العراق.(حميه،2003 ، ص 86-87).

ان الدول العربية مهدده اكثر من باقي الدول بخطرين الاول: خطـر انتـزاع السيادة لصالح كيانات اكبر منها مثل منظمة التجارة العالميـة، والـشركات المتعـددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، او لصالح كيانات اقليمية اضخم، كالنظام الشرق اوسطي، والخطر الثاني: يتمثل في الحروب الاهلية وصراع الهويات كما هو الحال في العراق ولبنان ، مما يهدد تفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنيـة، ولمواجهـة هـذين الخطرين لا بد من إقامة علاقة شراكة حقيقية تتمثل في علاقة المواطنة بما تشمله مـن حقوق متساوية امام القانون، ومشروع وطني يحظى بقبول سياسي لكي تنهض بدورها السياسي في مواجهة اخطار العولمـة لحمايـة الدولـة وتجنـب انهيارهـا وتفتيـت سيادتها(ثابت واخرون،د ط،131)

شأن الاقتصادات العربيه شأن غيرها من اقتصادات الـدول الناميـه التـي ان ابتعدت عن العولمه وقعت في براثن التهميش، ودروس تهميش الاقتـصادات النفطيـه والازمه الروسيه والازمه الماليه الاسيويه، تتطلب البحث في تقليص المخـاطر التـي تواجه الدول العربيه إزاء الانكشاف الخارجي في ظل العولمه، وكيفية رفـع مـستوى آليات التأقلم الايجابي مع مخاطر العولمه وتعظيم القدره التنافسيه (مجموعـة كتـاب عرب، 2002، ص 79) وهناك ضغوط مستمره على الدول العربيه من أجـل دمـج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي، بهدف التخلص من كافة العقبات التي تواجـه عمليـة الدمج، بغض النظر عن نتائج هذا الدمج سواء الاقتصاديه او الاجتماعيه واثـر هـذه النتائج على المصالح والاهداف القوميه بالاضافه الى الضغوط التي لا زالت مـستمره تهدف الى مشاريع اعادة صياغة جيوسياسيه اقتصاديه اجتماعيه للمنطقه العربيه على رأس هذه المشاريع النظام الاقليمي الشرق اوسطي من اجل تغييب دورها الحضاري لصالح تركيا واسرائيل، والعولمه تشكل على الـوطن العربـي تهديـدات خارجيـه اقتصاديه وسياسيه وماليه وايديولوجيه وثقافيه وحضاريه وعلميه، تهدف الى اختراقـه وتغييبه بالاضافه الى التهديدات الداخليه الناتجه عن التجزئه والتخلف والتبعيـه وعـدم استقراره، وهذه التهديدات الخارجيه والداخليه هي التي تؤدي الى مضاعفة المخـاطر

وإضعاف مظاهر المقاومه، ومن هنا يتطلب الدخول فـي مرحلـة التغييـر وتحقيـق التحولات التاريخيه والتي تتطلب تفاعلا بين مرتكزات فكريه نظريه لمعرفـة الواقـع بكل ابعاده (شدود، 2002، ص211)

ستظل السيادة العربية باقية ما بقيت الدولة ذاتها ، وأن أثر التطورات الراهنة في النظام الدولي المعاصر لن يأتي على مبدأ السيادة العربية وإنما سينعكس على طبيعـة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحـال فـي ظـل النظام الدولي التقليدي. وطالما بقيت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبـدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة. (ميدل ايست أون لاين)

1.5 الخاتمة

وفي نهاية تحليل المتغيرات المختلفة المتعلقة بظاهرة العولمة وأثرها على سيادة الدول العربية واستقلالية صنع القرار فيها فقد اظهرت الدراسة ان ظاهرة العولمة قد بدأت تزداد مع ما قامت به الدول المتقدمة في نهاية القرن العشرين، من إطلاق الثورة المعرفية التي انبثقت عنها ظاهرة العولمة، بشكل ثانوي وغير مقصود ولم يكن في توقعات هذه الدول، ويمكن تشبيه ظاهرة العولمة (بالفيروس)، الذي انطلق في فضاء هذا الكون باقصى سرعة وبدأ يكبر ويقوى وتزداد سرعته شيئاً فشيئاً، الى ان اصبح لا يمكن السيطرة عليه ومنعه، حتى من قبل الدول التي اوجدته بمحض الصدفة، واخذ في الانتشار الى ان وصل الى كل دولة وكل حكومة وكل شعب وكل منزل وكل مواطن في وقت زمني واحد، وبعض الدول حصنت نفسها من هذا الخطر، والبعض استغله من اجل جني المال والسلطة والهيمنة، وانجرفت باقي الدول ورائه دون وعي أو إدراك بمدى خطورته.

وعلى ضوء ما سبق خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

2.5 النتائج:

كان هدف الدراسة بيان اثر ظاهرة العولمة بتجلياتها المختلفة، وانعكاساتها على سيادة الدولة في الوطن العربي، وبيان أثرها على استقلال عملية صنع القرار في الوطن العربي، للفترة الزمانية من 1990 ولغاية 2008، واستشراف مستقبل سيادة الدولة في الوطن العربي في ظلّ العولمة .

فقد استندت هذه الدراسة على الفرضيات التالية :-

أ- هناك علاقة سلبية بين ظاهرة العولمة بأبعادها وأدواتها المختلفة وسيادة الدولة في الوطن العربي.

ب- هناك علاقة سلبية بين ظاهرة العولمة بتجلياتها وإنعكاساتها المختلفة ومدى إستقلالية صنع القرار في دول الوطن العربي.

وتتلخص مشكلة الدراسة في التغيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة في معظم دول العالم ومدى تأثر الدول العربية بها وانعكاس هذا الاثر على سيادة الدولة في المنطقة العربية، وكذلك إنعكاسه على إستقلالية عملية صنع القرار في الوطن العربي.

وقد حاولت الدراسة من خلال استخدام منهج النظم، الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها لمعرفة أثر ظاهرة العولمة على سيادة الدولة وعلى إستقلالية صنع القرار في الدول العربية، وكانت النتائج كما يلي :-

أظهرت الدراسة أن العولمة ظاهرة قديمة وجديدة مستمرة، واصبحت واقع لا يمكن رفضه وهي ذات علاقة إيجابية وسلبية على سيادة الدول العربية حيث انه كلما تمكنت العولمة وانتشرت مؤسساتها داخل الدولة كلما اثرت على سيادتها.

بينت الدراسة ان للعولمة عدة ابعاد وتطرقت الدراسة الى البعد السياسي والاقتصادي والثقافي منها وان جميع هذه الابعاد لها الاثر السلبي والايجابي على الدول العربية وسيادتها حيث ان للبعد السياسي اثار إيجابية مثل حرية الفكر والعقيدة والتمثيل

وإتاحة المعلومات والبيانات وعدم المتاجرة بالمبادئ والقيم وهذا ما يتناسب مع الـدول القوية بعكس الدول الضعيفة التي تستشعر ان للعولمة السياسية مخاطر علـى سـيادتها فتحاول القيام بالاعتراض عليها، والبعد الاقتصادي أيضاً له اثاره الإيجابية مثـل نقـل التكنولوجيا والمعرفة وزيادة فرص العمل ومعدل دخول الافراد والإستفادة من التقنيـة الجديدة وتجنب العزلة مما يؤدي الى دفع عجلة الانتاج والتقليل من التكاليف وما لم يتم التعامل مع العولمة الاقتصادية بتفهم واستعداد من قبل الحكومات العربيـة وتجهيـز القطاع الخاص ليؤخذ مكان القطاع العام في بعـض المـشاريع المـراد خصخـصتها فسينعكس ذلك سلباً على الدول العربية وسيادتها مما يتسبب في زيادة البطالة وانتـشار الفقر وغيرها، أما البعد الثقافي للعولمة فإن العزلة والانغلاق يحد من عوامل التغييـر والنمو بعكس الانفتاح الذي يكسب الثقافة القدرة على العيش واثبات الذات المتمثلة فـي إظهار الوعي والادراك وابراز قناعات ومفاهيم جديدة، مما يستلزم الـوعي والادراك الكامل من الشعوب لتجنب الاثار السلبية للعولمة الثقافية المتمثلة في محـو وانـسلاخ شعوب الامة العربية عن ثقافتها.

كشفت الدراسة أن لأدوات ومؤسسات العولمة تأثير واضح على استقلالية صـنع القرار في الدول العربية ويتضح ذلك من برامج التصحيح والتكييـف التـي يفرضـها صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة من اجل القيام بإصلاحات داخلية تتناسب مع تسديد هذه القروض والفوائد المترتبة عليها للصندوق، كمـا ان الـشركات المتعـددة الجنسات تضغط على الدول العربية المضيفة بتعديل بعض التشريعات الوطنيـة بمـا يتناسب مع مصالح هذه الشركات وزيادة التسهيلات لها وخلافاً لذلك فإن هذه الشركات تهدد بنقل استثماراتها الى دول اخرى تمنحها المزيد من الامتيازات.

وضحت الدراسة أن مستقبل سيادة الدول العربية في ظل العولمة سوف تتراجـع وينتقص منها ما لم تقم الدول العربية بالاستعداد اللازم للعولمة والاستفادة من تجاربهـا وتجارب غيرها من الدول

3.5 التوصيات:

أما التوصيات التي تراها الدراسة مناسبة للإستفادة من آثار العولمة وتجنب السلبي منها على سيادة الدول العربية واستقلالية قراراتها فيمكن أن نجملها بما يلي:-

1- تفعيل دور وسائل الاعلام العربية في نشر الثقافة العربية والاسلامية والدعوة الى التمسك بها والاخذ بما يتناسب مع ثقافتنا العربية والاسلامية من الثقافات الاخرى.
2- الدعوة الى إنشاء تكتلات إقتصادية عربية، وإنشاء صندوق نقد او بنك عربي اسوة بالصندوق والبنك الدوليين، وإقامة شركات عربية كبرى تنافس الشركات متعددة الجنسيات.
3- تفعيل دور اتحاد البرلمانات العربية بإصدار تشريعات اقتصادية عربية موحدة تعمل على خدمة المصالح الاقتصادية في الدول العربية.
4- التأكيد على تمسك الدول العربية بموقفها ضد إقامة مشاريع إقليمية في المنطقة العربية مما يؤدي الى تهميش السياسات والثقافة العربية وإضعاف سيادة الدول العربية لحساب دول اخرى في المنطقة.
5- دعوة صناع القرار في الوطن العربي الى إقامة لجان عربية مختصة لدراسة التطورات العالمية وتكييف ومواءمة القرار العربي الذي يتناسب مع هذه التطورات ومصلحة الدول العربية ومن ثم رفع توصياتها بإصدار هذه القرارات.

المراجع

ابن منظور، جمال الدين بن مكرم،(1955) **لسان العرب،** ط1، بيروت، دار صادر بيروت.

ابو غزالة، طلال وآخرون ، مؤلفون عرب،(2004) **النظام العربي والعولمة** ، ط1، عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع.

أحمد، عزت السيد، (1993) **النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد،** دمشق، مكتبة دار الفتح.

الأطرش، محمد وآخرين، (1999) **العرب وتحديات النظام العالمي،** سلسلة كتب المستقبل العربي (16) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

اوصديق، فوزي، **(**1999) **مبدأ التدخل والسيادة لماذا ؟ وكيف** ؟، دار الكتاب الحديث.

اولريش بك، **(**1997) **ما هي العولمة** ، ترجمة دودو، ابو العيد،ط1، منشورات الجمل.

باسيل**،** يوسف باسيل، (2001) **سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان،** ط1، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

بدوي**،** ثروت، (1962) **النظم السياسية،** القاهرة، دار النهضة العربية.

بيليس، جون، وسميث، ستيف، **(**2004) **عولمة السياسة العالمية،** ط1، دولة الإمارات العربية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

التوم، عبدالله عثمان وعبدالرؤوف محمد آدم، (1999) **العولمة دراسة تحليلية نقدية،** ط1، لندن، دار الورق.

ثابت، أحمد، وآخرين، (2000) **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي،** بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد، (1997) **قضايا في الفكر المعاصر،** ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

الجرف، طعيمة، (1987) **نظرية الدولة والمبادئ العامة للانظمة السياسية ونظم الحكم**، د.ط، القاهرة، دار النهضة العربية.

الحافظ، مهدي، (2000) **الشراكة الاقتصادية العربية/الاوروبية، تجارب وتوقعات**، ط1، دار الكنوز الادبية.

حمدي، مصطفى العولمة، (1997) **آثارها ومتطلباتها ـ ضمن كتاب: العولمة؛ الفرص والتحديات** ـ إدارة البحوث والدراسات ـ أبو ظبي.

الحمش، منير، (1998) **العولمة ليست الخيار الوحيد**، ط1، دمشق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

حمية، وليد، (2003) "**العولمة" في المضمون والممارسة هيمنة وتفكيك عوامل الممانعة**،ط1، بيروت لبنان، دار الكنوز الأدبية.

حنفي، (1999) **الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية عمان**، منشورات جامعة فيلادلفيا.

حوات، محمد علي، (2002) **العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل**،ط1، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر.

الخضيري، محسن احمد، (2000) **العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة**، القاهرة مجموعة النيل العربية.

الخضيري، محسن، احمد، (2001) **العولمة الاجتياحية**، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

خطيب، علي عبد اللطيف، (2001) **مدرسة المستقبل**، العدد 294.

درويش، محمد فهيم، (2008) **السلطة التشريعية ما هيتها تكوينها اختصاصاتها**،ط1، القاهرة، المركز القومي للاصدارات القانونية.

دورتي، جيمس-بالتسغراف، روبرت (1985) **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة عبدالحي، وليد، ط1، الكويت، مكتبة شـركة كاظمـة للنـشر والترجمـة والتوزيع.

رشوان، عبدالمنصف حسن علي، (2006) **العولمة وآثارها (رؤية تحليليه اجتماعيه)**، المكتب الجامعي الحديث.

رواشدة، علاء زهير عبدالجواد، (2008) **العولمة والمجتمع**، عمان، دار الحامد.

الزاوي، طاهر، (1980) **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، بيروت، الدار العربية للكتاب،.

زكي، رمزي، (1993) **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت.

ستكلتز، جوزيف، (2003) **العولمة ومساؤها**، ط1، ترجمة حلمي، فالح عبدالقادر، بغداد، بيت الحكمة.

سنو، غسان منير حمزة والطراح، على احمد، (د.ت) **العولمة والدولة والوطن والمجتمع العالمي**، دار النهضة العربية.

السنوسي، صالح، (2000) **من الحداثة الى العولمة**، ط1، مصر، دار المستقبل العربي.

الشاذلي، العياري، (2002) **السياسات الوطنية في مواجهة العولمة**، تونس.

شبكشي، علي حسين، (2001) **العولمة نظرية بلا منظر**، جدة.

شدود، ماجد محمد، (2002) **العولمة مفهومها مظاهرها وسبل التعامل معها**، ط1، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية.

شومان، نعيمة، (1998) **العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة**، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

طاقة، محمد، (2007) **مأزق العولمة**،ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الطاهر، شفيق، (1999) العولمة واحتمالات المستقبل، **مجلة دراسات**، العدد1.

عائشة راتب، (2003) **في سيادة الدولة، دراسات قانونية**، القاهرة، دار النهضة العربية.

عباس، عبدالهادي، (1994) **السيادة**، ط1، دمشق، دار الحصاد للنشر التوزيع.

عبدالحميد، عبدالمطلب، (2006) **العولمة الاقتصادية منظماتها**- شركاتها- تداعياتها، الاسكندرية، الدار الجامعية.

عبدالحميد، محسن (2002) **العولمة من المنظور الإسلامي**، ط1، بغداد.

عبدالرحيم، حافظ وآخرين، (2006) **السيادة والسلطة**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالسلام، رضا، (2007) **انهيار العولمة**، ط1، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان، (2000) **أين نحن من العولمة**، عمان، وزارة الشباب والرياضة.

عتريس، طلال، (2002) **العولمة واثرها في المجتمع والدولة**، ط1، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عفيفي، صلاح سالم وعلي، عبد الله، (1999) **مشكلات وقضايا تربوية معاصرة** ط 3، دار الأندلس للنشر، حائل، المملكة العربية السعودية.

عوض، إكرام عبدالرحيم، (2000) **السوق الشرق أوسطية**، القاهرة، مركز الحضارة العربية.

العيسوي، إبراهيم، (2001) **الغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3.

الغنيمي، محمد طلعت، (1977) **الفني الوجيز في التنظيم الدولي النظرية العامة**، ط3، الإسكندرية، منشأة المعارف.

الفخري، عوني محمد، (2002) **التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة**، ط1، بغداد، بيت الحكمة.

الفرحان، اسحق وآخرون، (2001) **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط.

قرالة، عماد، (2005) **نتائج التخاصية وإنعكاساتها على الجوانب الادارية، أطروحة** ماجستير، غير منشورة، جامعة عمان العربية.

القطاطشة، محمد، (2001) **العولمة**، عمان، دار مجدلاوي.

كيسنجر، هنري واخرون، (2002) **أعضاء أكاديمية المملكة المغربية، أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة**، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة.

كيكسو، وداد احمد، (2002) **العولمة والتنمية الاقتصادية**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لتشنر، فرانك جي(2004) **العولمة الطوفان ام الإنقاذ**، (محرر) ب) بولي، جون (محرر ج) ترجمة جتكر، فاضل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

المجدوب، أسامة، (1999) **العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

مجموعة من الكتاب العرب، (2002) الاسلام والغرب صراع في زمن العولمة، ط1، الكويت، **مجلة العربي**.

مجيد، كمال، **(**2002) **العولمة والدولة**،ط1، لندن، دار الحكمة.

محسن، خليل، (1987) **القانون الدستوري والنظم السياسية**، د.ط، الإسكندرية، مطبعة جامعة الإسكندرية.

محسن، خليل، **(**1971) **النظم السياسية والقانون الدستوري** ط2، الإسكندرية منشأة المعارف.

مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (52) السيادة السلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية.

مسعد، محيى محمد، (2004) **دور الدولة في ظل العولمة**، ط1، الاسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

مقلد، إسماعيل صبري، (1991) **العلاقات السياسة الدولية دراسة في الاصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الاكاديمية.

مقلد، اسماعيل صبري، **(**1982) **نظريات السياسة الدولية**، ط1، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.

منصور، ممدوح محمود، (2007) **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**.

ناطورية، علاء الدين، (2000) **العولمة وأثرها في العالم الثالث**، عمان، زهران للنشر.

نعمة، عدنان، **(**1974) **السيادة في ضوء التنظيم الدولي**، أطروحة دكتوراه بيروت.

نعمة، كاظم هاشم، (1999) **نظرية العلاقات الدولية**، طرابلس، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.

النقيب، موفق محمد، **(**2004) **العولمة والامركة،** ط1، دمشق، دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر.

هنتنغتون، صموئيل، (1999) **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ط1، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

الهيتي، نوزاد عبدالرحمن والخشالي، منجد عبداللطيف، (2007) **مقدمة في المالية الدولية**، ط1، عمان، دار المنهاج للنشر والتوزيع.

الوريكات، عبد الكريم (2001) **الثقافة الإسلامية والعولمة**، ط1 الزرقاء، جامعة الزرقاء الأهلية.

ولد أباه، السيد، **(**2001) **اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة** ، ط1 ،الدار البيضاء، المغرب المركز الثقافي العربي.

ياسين، السيد، (1999) **العولمة والطريق الثالث**، القاهرة ميريت للنشر والمعلومات، سلسلة الأعمال الفكرية.

ياسين، السيد، **(**1998) **في مفهوم العولمة، من كتاب**: العرب والعولمة، ط3 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

ياسين، السيد، (2000) **العولمة فرص ومخاطر**، تحرير بدران، شبل.

اليوسف، علي محمد، **(**2007) **العولمة بضوء نهاية التاريخ وعصر الايدلوجيات وصراع الحضارات وظاهرة الارهاب**، ط1، حلب،دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع.

إبراهيم، حسين توفيق، (2000) العلاقة بين أطروحتي، نظام عالمي جديد وعولمة، **مجلة الحوار**، العدد 37.

أخبار التخاصية، **(**1998 ،2000)، عمان، **مجلة تصدر عن الهيئة التنفيذية للتخاصية في الاردن** الاعداد (1- 6).

الاطرش، محمد، (1998) الغرب والعولمة، ما العمل؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم)،ط2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، نشرت في **مجلة المستقبل العربي** العدد 229 آذار 1998.

أمين، جلال، (1998) العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 234، آب.

الجميلي، حميد، (2002) إشكاليات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، بغداد، من ملف، العرب في مواجهة عولمة التجارة، **مجلة الحكمة** العدد 23.

الحديثي، عباس غالي، (2000) صندوق النقد الدولي أداة لصناعة التبعية والهيمنة، **المجلة الثقافية**، أيلول.

الخضور، جمال الدين، (2000) المثقف العربي والعولمة، سوريا.، **مجلة المعرفة،** العدد 442.

ضمد، جليل شيعان، (2001) تحديات التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، **المجلة الثقافية،** حزيران.

عبدالله، إسماعيل صبري، (1997) الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 222، آب.

المواقع الالكترونية

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite
http//www.kuna.net.dw/newsagenciespubicsite
http: /www.ameeinfo.com/Arabic/1583/
http//www.jubileeiraq.org
http//www.afkaronline.org
http:/www.imf.org